الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم التجارية
تخصص: بنوك

تقرير التربص

اعداد الطالب (ة): قبايلي نور الهدى

تحت عنوان

فاعلية الرقابة الإستراتيجية في إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية
دراسة ميدانية بعينة من الوكالات البنكية بولاية المسيلة

مذكرة مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التجارية

لجنة المناقشة:

د.بوبعاية حسان	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. قريد مصطفى	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د.غربي حمزة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي ينتهي إليه حمد الحامدين ولديه يزداد شكر الشاكرين،
الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .ونشكر الله تعالى أن هدانا للخوض في هذا البحث وأعاننا على إنجازه بتوفيقه، ثم نتقدم بالشكر والتقدير
إلى كل من مدَّ يد العون والمساعدة لإكمال هذا البحث،
ونخص بالشكر الدكتور قريد مصطفى المشرف على الرسالة،
الذي أكرمنا بتواضعه وحسن تعامله وخلقه وتوجيهاته التي كان لها بالغ الأثر في تذليل المصاعب وتخطي العقبات.
كما نتقدم بالشكر إلى جميع السادة أساتذة قسم علوم التجارية على كل مساعدة قدموها لنا، كما لا يفوتنا ان نقدم تحية تقدير لعمال البنوك التجارية لولاية المسيلة على كل التسهيلات.
ونتقدم بالشكر و العرفان لجامعة المسيلة التي فتحت لنا أبوابها ومكتباتها لمساعدتنا في إنهاء دراستنا.

قبايلي نور الهدى

اهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها برضي الرحمان وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق

ـــوالدتي حفظها الله وبارك في عمرهاـــ

إلى من يسر لي طريق العلم وعلمني حب العمل والصبر والمثابرة

ـــوالدي حفظه الله وبارك في عمرهـــ

إلى أحب الناس على قلبي

ـــإخواني وأخواتي حفظهم اللهـــ

إلى كل عائلة قبايلي والى روح الجد: "تريش عاشور "

واطال بعمر جدتي مسعودة

إلى كل الأصدقاء ورفقاء الدرب

إلى كل من ساعدني بالقول والفعل وكان سندا لي في إنجاز هذا العمل

فاللهم وفقني بإذنك يا ربي

قبايلي نور الهدى

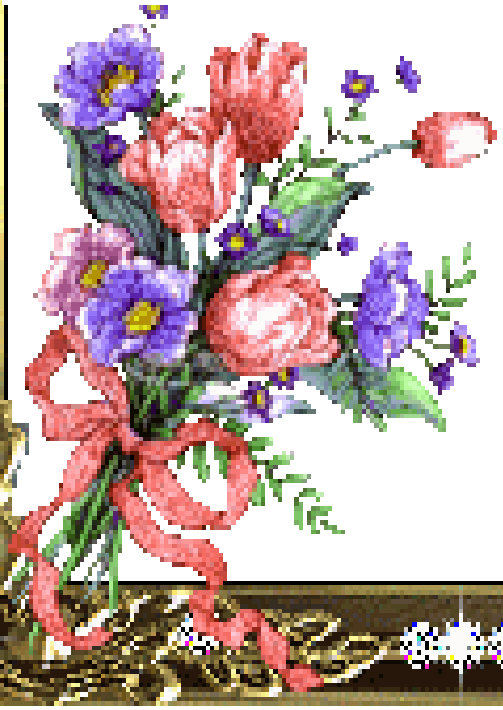

فهرس المحتويات:

الاهداء	I
تشكرات	II
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول	V
خطة البحث	VI
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول:الإطار النظري للرقابة الاستراتيجية وإدارة مخاطر الائتمان	04
تمهيد	04
المبحث الأول: مفاهيم حول الرقابة الاستراتيجية	05
– المطلب الأول: مفهوم الرقابة الاستراتيجية	05
– المطلب الثاني: مستويات الرقابة الاستراتيجية	06
– المطلب الثالث: معايير ومؤشرات الرقابة الاستراتيجية	07
المبحث الثاني: ماهية الائتمان المصرفي	08
– المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته	08
– المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي	10
– المطلب الثالث: معايير منح الائتمان المصرفي	13
المبحث الثالث: دور الرقابة الاستراتيجية في إدارة مخاطر الائتمان البنكية	19
– المطلب الأول: مفهوم مخاطر الائتمان	19
– المطلب الثاني: أنواع مخاطر الائتمان	20
– المطلب الثالث: تنظيم الائتمان المصرفي والرقابة عليه	21
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية على عينة من الوكالات البنكية بولاية المسيلة	
تمهيد	29
المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية	30
– المطلب الأول: المنهج العلمي المستخدم في الدراسة	30

– المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	31
– المطلب الثالث: أداة الدراسة الميدانية والأساليب الإحصائية المستخدمة	32
– المبحث الثاني: تحليل خصائص العينة	35
– المطلب الأول: توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات	35
– المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة	38
المبحث الثالث: تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لمحاور استمارة الاستبيان	41
– المطلب الأول: تحليل فقرات المحور الأول المتعلق بواقع الرقابة الاستراتيجية في البنوك التجارية	41
– المطلب الثاني: تحليل فقرات المحور الثاني المتعلق بإدارة مخاطر الائتمان في البنوك الجزائرية	43
– المطلب الثالث: تحليل فقرات المحور الثالث المتعلق بمساهمة الرقابة الاستراتيجية في إدارة مخاطر ائتمان البنوك التجارية الجزائرية	45
خلاصة الفصل	49
خاتمة	50
ملاحق	52

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	عدد استمارات الاستبيان الموزعة و المسترجعة	31
2	درجات مقياس ليكرت الخماسي	33
3	محاور الاستبيان وعدد فقرات كل محور ونسبتها المؤوية	34
4	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	35
5	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	35
6	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	36
7	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	36
8	يوضح أفراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي	37
9	يبين قيمة معامل crombach's Alpha	38
10	يبين اختبار التوزيع الطبيعي-(1-sample Kolmogorov Smirnov)	39
11	يوضح تحليل فقرات المحور الأول المتعلق واقع الرقابة الاستراتيجية في البنوك التجارية الجزائرية.	40
12	يوضح تحليل فقرات المحور الثاني المتعلق إدارة المخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية	42
13	يوضح تحليل فقرات المحور الثالث المتعلق مساهمة الرقابة الإستراتجية في إدارة مخاطر ائتمان البنوك التجارية الجزائرية	44
14	يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الأول	47
15	يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثاني	47
16	يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثالث	48

خطة البحث:

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الاستراتيجية وإدارة مخاطر الائتمان

مقدمة:

تمهيد:

المبحث الأول: مفاهيم حول الرقابة الاستراتيجية

- المطلب الأول: مفهوم الرقابة الاستراتيجية
- المطلب الثاني: مستويات الرقابة الاستراتيجية
- المطلب الثاني: معايير ومؤشرات الرقابة الاستراتيجية

المبحث الثاني: ماهية الائتمان المصرفي

- المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته
- المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي
- المطلب الثالث: معايير منح الائتمان المصرفي

المبحث الثالث: دور الرقابة الاستراتيجية في إدارة مخاطر الائتمان البنكية

- المطلب الأول: مفهوم مخاطر الائتمان
- المطلب الثاني: أنواع مخاطر الائتمان
- المطلب الثالث: تنظيم الائتمان المصرفي والرقابة عليه

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على عينة من الوكالات البنكية بولاية المسيلة:

تمهيد

المبحث الأول: منهجية واجراءات الدراسة الميدانية

- المطلب الأول: المنهج العلمي المستخدم في الدراسة
- المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة
- المطلب الثالث: أداة الدراسة الميدانية والأساليب الاحصائية المستخدمة

المبحث الثاني: تحليل خصائص العينة

- المطلب الأول: توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات
- المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة

المبحث الثالث: تحليل اجابات أفراد عينة الدراسة لمحاور استمارة الاستبيان

- المطلب الأول: تحليل فقرات المحور الأول المتعلق بواقع الرقابة الاستراتيجية في البنوك التجارية
- المطلب الثاني: تحليل الفقرات المحور الثاني المتعلق بإدارة مخاطر الائتمان في البنوك الجزائرية
- المطلب الثالث: تحليل فقرات المحور الثالث المتعلق بمساهمة الرقابة الاستراتيجية في ادارة مخاطر ائتمان البنوك التجارية الجزائرية

خلاصة الفصل

خاتمة

مقدمة

مقدمة:

تعد المصارف من المؤسسات المالية الحيوية ضمن إطار الاقتصاد القومي تلعب دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية ونقدية، وتساهم بشكل جوهري في تصعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومع التقدم العلمي والتقني في جوانب الحياة تحتاج المصارف أن تحمي نفسها من المخاطر التي تتعرض لها من جراء تعاملها المالي المتنوع، حيث تطورت الخدمات المالية والمعرفية التي تقدمها المصارف، وان التوسع في الخدمات والتطور الكبير في استخدام الوسائل الالكترونية كبديل للسجلات اليدوية للسيطرة على العمليات المصرفية أدىإلى ظهور مخاطر كبيرة تعرضت لها المصارف وما يرافقها من خسائر قد تهدد وجود الكثير لذلك ينبغي أن تمتلك نظام رقابي محكم يتم من خلاله تقليل المخاط أو الحد منها، وبالتالي تقليص الخسائر التي تتعرض لها المصارف إلى اقل ما يمكن ومن ثمة المحافظة عليها ودعمها للقيام بأعمالها بما يمكنها من تحقيق المنافسة .

1- الإشكالية:

مما سبق وقصد تحديد موضوع مجال الدراسة، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فاعلية الرقابة الاستراتيجية في إدارة مخاطر الائتمان البنكية؟

من اجل الإلمام بالموضوع، استعنابالأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالرقابة الاستراتيجية؟
- ماهية مخاطر الائتمان البنكية؟
- كيف تؤثر الرقابةالاستراتيجية على مخاطر الائتمان البنكية؟

2- فرضيات البحث:

- يوجد لدى البنك نظام معلومات فعال يستخدم في عملية الرقابة الاستراتيجية.
- يقوم البنك بتخصيص وتوزيع المواد بما يحققإدارةمخاطرة الائتمانية بكفاءة وتحقيق الأهداف.
- يساهم نظام الرقابة الاستراتيجية الفعال في إدارة مخاطر الائتمان واتخاذ الإجراءات للتقليل منها

3- أهمية البحث:(الموضوع):

تكتسي وظيفة الرقابة الاستراتيجية في البنوك أهمية بالغة من خلال الدور الهام الذي تلعبه لتحقيق الأمن والسلامة المصرفية ونزاهة ومصداقية المعلومات المالية إلى جانب الاحترام أنظمة والسياسات المتبعة خاصة بعد تطورات الأنظمة في القطاع المصرفي مما يصاحب ذلك مخاطرة كبيرة وكثيرة لها تأثيرات سلبية على عمل المصارف وقراراتها الائتمانية.

4- أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع في مجموعة من الدوافع هو القضايا التي طرحت في السنوات الأخيرة على المستوي الوطن, والتي تخص موضوع الرقابة البنكية والمتعلقة أساسابأزمة بنكالخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، أما بالنسبة للدافع الأخير فهو دافع ذاتي تعلق بالميل نحو دراسة الجانب المصرفي للسياسة الاقتصادية العامة في الجزائر والمتعلق أساسا بموضوع الرقابة الاستراتيجية والمخاطر الائتمانية.

5- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا هذه إلى بلوغ جملة من الأهدافأهمها:

- معرفة مختلف المخاطر المصرفية خصوصا مخاطر الائتمان وكيفية إدارتها في ظل الاستحداثات المصرفية.
- معرفة الخطوات الرئيسة للقيام بمهام الرقابة الاستراتجية على مستوى البنوك التجارية.
- ابراز كيفية الرقابة المصرفية على مخاطر الائتمان البنكية.

6- تحديدإطار الدراسة:

من اجل حصر إشكالية الدراسة وبلوغ الأهداف المسطرة, حددنا أبعاد الدراسة التي سوف تقتصر على موضوع الرقابة المصرفية لمخاطر الائتمان البنكية مع استنادنا في معالجتنا لهذا الموضوع إلى الدراسة الميدانية وهذا باعتماد على تحليل تفسير محاور الاستبيان ، وكما تقتصر الدراسة على البنوك التجارية بالمسيلة.

7- المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

اقتضت طبيعة البحث وخصوصية الموضوع التعامل مع عدة مناهج بطريقة متكاملة ومتناسقة من اجل الإلمام بموضوع الدراسة، إذ اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي باستعراض مختلف المفاهيم والتعاريف الأساسية، سواء تلك المتعلقة بالرقابة الاستراتيجيةأو تلك الخاصة بالائتمان المصرفي وكذا مخاطر الائتمان، كما استعنا على هذا المنهج الذي خدم الفصل الثاني من بحثنا وسمح لنا بتحليل واستخلاص أهم الملاحظات النتائج.

8-تقسيمات البحث:

احتوى الفصل الأول ثلاث مباحث حيث في المبحث الأول المدخل النظري للرقابة الاستراتيجية والمبحث الثاني الإطار النظري لإدارة مخاطر الائتمان البنكية أما المبحث الثالث فتناولنا فيه فاعلية الرقابة الاستراتيجيةوتأثيراتها في إدارة مخاطر الائتمان.

أما الفصل الثاني سنحاول إسقاط الجانب النظري على الواقع الميداني لمجموعة من البنوك العاملة في ولاية المسيلة وقد قسمنا هذه الدراسة في ثلاث مباحث:

المبحث الأول: المنهجية وإجراءات الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: تحليل خصائص العينة.

المبحث الثالث: تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لمحاور استمارة الاستبيان.

الفصل الأول

الفصل الأول:الإطار النظري للرقابة الاستراتيجية وإدارة مخاطر الائتمان البنكية

تمهيد:

تعد عملية الرقابة والإشراف المصرفي، إحدى وظائف الإدارة، وجزء أعمالها الرئيسية وان من أهم نتائج استخداماتها، أنها تمكن المديرين من توفير واستخدام الموارد المتاحة بفاعلية اكبر، وذلك من اجل تحقيق أهداف البنك التجاري، تمكن هذه العملية في التقييم الدوري لمختلف نشاطاتها، باختيار انسب الأدوات والوسائل الكفيلة لإجراء عملية الرقابة على مخاطر الائتمان بشكل واضح بعكس الوضعية المالية للبنوك التجارية.

فعلى سبيل المثال يواجه النشاط المصرفي تحديات عديدة تستوجب على القائمين بإدارة الجهاز المصرفي ومواجهة التحديات التي تواجهه حيث يعتبر خطر الائتمان هاجس البنوك لكونه عنصرا أساسيابالوظيفة الرئيسية التي ينشا من اجلها وهي منح الائتمان

لهذا نتناول في هذا الفصل مفهوم الرقابة الاستراتيجية ومستوياتها ومعاييرها ومؤشراتها في الرقابة الاستراتيجية، وبعض مفاهيم الائتمان المصرفي وأنواعه ومعايير منحه ، وأيضا نتناول مفهوم مخاطر الائتمان وأنواع المخاطر وتنظيمه والرقابة عليه، حيث تضمن المبحث الأول مفاهيم حول الرقابة الاستراتيجية، أما المبحث الثاني فخصصناه لمفاهيم الائتمان المصرفي وأهميته ويحتوي المبحث الثالث على الرقابة الاستراتيجية في إدارة مخاطر الائتمان البنكية.

مبحث الأول: مفاهيم حول الرقابة الاستراتيجية

المطلب الأول: تعريف الرقابة الاستراتيجية

تعددت تعاريف التي تناولت مفهوم الرقابة الاستراتيجيةstratégie control

فعلى سبيل المثال يعرفها البعض بأنهاهي العملية التي يراقب من خلالها المديرون أنشطة المنظمة وأعضاءها لتقييم مدى كفاءة وفاعلية الأداء، واتخاذ الإجراءات التصحيحية لتحسين الأداء إذا ما كان يفتقر للفعالية والكفاءة، أولاً يختار المديرون الاستراتيجية والهيكل التنظيمي الذي يأملون من خلالها استخدام موارد الشركة بصورة أكثر فاعلية بغرض خلق القيمة لعملائها، ثانياً يستحدث المديرون الاستراتيجيون أنظمة الرقابة لتقييم مدى فاعلية الاستراتيجية والهيكل التنظيمي وإمكانية تحسينها وكذلك كيفية إدخال تغيرات عليها إذا لم يمن عند مستوى الأداء المطلوب[1] .

"أو هي ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على قيامهم بتقييم مدى تقدم الذي تحرزه المنشاة في تحقيق أهداف و في تحديد بعض مجالات التنفيذ الذي تحتاج الى عناية واهتمام اكبر"[2]

كما يعرفها آخرون بأنها " اختيار للاستراتيجية التنظيمية و بنائها و خلق لأنظمة الرقابة من أجل التوجيه والتقييم "[3].

أن الرقابة الاستراتيجية لا تعني مجرد الاستجابة مع الأحداث بعد وقوعها, إذ أنها تعني أيضاً وضع المنظمة على الطريق الصحيح, واستباق الأحداث المتوقعة, والاستجابة السريعة للفرص الجديدة.

وهكذا نجد أن الرقابة الاستراتيجية ليست مجرد مراقبة كيفية انجاز المنظمة وأعضاءها للأهداف الحالية, وكيفية استخدام المنظمة لمواردها المتاحة, وإنما هي أيضاً الاستمرار في تحفيز الموظفين والتركيز على المشكلات الهامة التي تواجه المنظمة في المستقبل, والعمل لإيجاد حلول تساعد المنظمة على الأداء الأفضل على مدار الوقت.

المطلب الثاني : مستويات الرقابة الاستراتيجية:[1]

[1] – تشارلز وجاريثجونز , الإدارة الاستراتيجية (مدخل متكامل) , ترجمة رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد المتعال ,2001, دار المريخ للنشر , الرياض. المملكة العربية السعودية ص 628.

[2] – فلاح حسن عداي الحسيني, الإدارة الاستراتيجية (مفاهيمها ,مداخلها,عملياتها المعاصرة)دار وائل للنشر عمان 2006ص228.

[3] - htt: //students Washington (Designing Strategic Control Systems

تهدف الرقابة الاستراتيجية إلى تقييم أداء المؤسسات وإحكام الرقابة على نشاطاتها المختلفة ذات العلاقة بتنفيذ الخطط الاستراتيجية الحالية وتصنف الرقابة الاستراتيجية في ثلاث مستويات.

الرقابة على المستوى الاستراتيجي:

يمارس هذا المستوى من الرقابة الإدارة العليا ويهدف إلى إحكام العمليات الرقابية علىالاتجاه الاستراتيجي العام للمؤسسة ويتضمن علاقة المؤسسة مع البيئة الخارجية والمجتمع الذي تسعى لخدمته.

الرقابة على المستوى التكتيكي :

يمارس هذا المستوى من الرقابة من قبل الإدارة الوسطى،ويهدف إلى إحكام العمليات الرقابية على الأنشطة ذات العلاقة بنظام التخطيط الاستراتيجي المطبق في المؤسسة ويتضمن ذلك القيام بالأنشطة الرقابية على عمليات التنفيذ للتأكد من الخطط الاستراتيجية تنفذ حسب الأصول وان النتائج دائما متطابقة مع الأهداف المخطط لها.

الرقابة على المستوى التشغيلي:

يمارس هذا المستوى من الرقابة من قبل الإدارة الدنيا في المؤسسة ويهدف إلى إحكام النشاطات الرقابية على النشاطات والخطط قصيرة المدى أي تلك الخطط التي تنفذ خلال فترة زمنية تقل عن عام واحد.

هذه المستويات الرقابية بالغم من أنها تمارس على مستويات إدارية مختلفة إلا أنها تتصف بالتكاملية فيما بينها.

المطلب الثالث :معايير ومؤشرات الرقابة الاستراتيجية:[2]

وتمثل هذه أهدافا ينبغي تحقيقها ،وهناك معايير خاصة بخدمة المستهلك وبالإنتاج والعمليات وبالموارد البشرية ،والمعايير المرتبطة بالأداء المالي، ومن ابرز المعايير المالية المستخدمة ما يلي:

[1]–تشارلز وجاريث جونز , المرجع السابق, ,ص635.

[2]– فلاح حسن عداي الحسيني, المرجع السابق، ص 233.

- معدل العائد على رأس المال المستثمر
- معدل العائد على الموجودات
- ربحية السهم الواحد
- معدل المبيعات أو الحصة السوقية للمنشاة
- هامش الربح الصافي
- معدل نمو للقيمة السوقية للسهم الواحد
- القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية
- مقسوم الأرباح للسهم الواحد
- معدل نمو في الموجودات
- معدل النمو في حقوق الملكية

وبنفس الاتجاه فان على مؤسسة الأعمال ومعظم المنظمات التي تهتمببعض الجوانب الأخرى والتي تعكس قدرتها على البقاء والاستمرار في السوق ومنها:

درجة الابتكار سواء في العمليات والأنشطة المختلفة أو المنتجات

- المواد المالية والتسهيلاتالإنتاجية المتاحة
- ربحية المنشاة ومركزها المالي الاستراتيجي
- المسؤولية الخاصة بالمنظمة تجاه المجتمع

ولكي تكون العمليات الرقابية فعالة على الأنشطة التي تختارها المنظمة فانه لابد مراعاة الشروط الآتية:

- إن يكون النظام الرقابي قادرا على اكتشاف الانحرافات الهامة بسرعة وحتى تتمكن المنشاة من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للقضاء على هذه الانحرافات.
- أن يكون النظام ذات طبيعة اقتصادية ويعمل على إيصال المعلومات للمستويات الإدارية ذات العلاقة وان يساهم في تصحيح الأداء وبما ينسجم مع الأهداف المرسومة.
- أن يكون النظام الرقابي شاملا بحيث يغطي كافة جوانب النشاط الحيوية والهامة للمنشاة.
- أن يتسم النظام الرقابي بالتوازن في حجم الرقابة على الأنشطة المختلفة بحيث لا تظهر أنشطة رقابية أكثر من اللازم في بعض المجالات واقل من اللازم في المجالات وأقل من اللازم في مجالات أخرى

المبحث الثاني: ماهية الائتمان المصرفي

تطرقنا في هذا المبحث إلى مفاهيم حول الائتمان المصرفي وأهميته, واهم أنواع الائتمان المصرفي ثم عرضنا معايير منح الائتمان.

المطلب الأول:مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته

أولا:تعريف الائتمان المصرفي

هناك عدة تعاريف أهمها هي:

ـهو عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة أن يمنح عميلا (فردا أو شركة أعمال)بناءاً على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أحرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد ،أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير.[1]

ـ وينظر إلى الائتمان المصرفي أيضا كونه مقياس لقابلية الشخص المعنوي والاعتباري (فرداأو شركة أعمال) للحصول على الأقيام الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي)إلى أي وقت معين في المستقبل.[2]

ـ ومع شدة الطلب على الائتمان المصرفي فقد ينظر إليه كونه منظومة تزويد الأفراد والمؤسسات والمشروعات في الاقتصاد القومي بالأموالاللازمة للحصول على اكبر عائد بأقل تكلفة ومخاطرة ممكنة.[3]

ثانيا:أهمية الائتمان المصرفي.[4]

- يؤدي الائتمان المصرفي دورا فريدا في الحياة الاقتصادية ومن خلاله يتمكن الاقتصاد أن يضمن مستويات من النمو والاستقرار وفق من مهام الاقتصاد ومن أهمها:
- بدون الائتمان المصرفي تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة سوف لا تدقق بكفاءة إلى استخدامات الأكثرإنتاجية.

---

[1] – النجار فايق, التحليل الائتماني مدخل اتخاذ القرار, مطبعة بنك الإسكان , عمان, 1997 ,ص17

[2] – أرشيد عبد المعطي و جودة , محفوظ , إدارة الائتمان, دار وائل للنشر , عمان , 1999 , ص32

[3] – عبد الحميد , طلعت اسعد , إدارة البنوك التجارية ,الاستراتيجة والتطبيق ,القاهرة , 1991 , ص76

[4]- حمزةمحمودالزبيدي, إدارةالائتمانالمصرفيوالتحليلالائتماني, مؤسسةالوراق , عمان , 2002 , ص29

- يستخدم الائتمان المصرفي كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود في اعتباره حجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة.
- يؤدي سحب الائتمان المصرفي من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي ولهذا فالائتمان المصرفي يعتبر عامل مهم يجب إن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد.
- يعتبر الائتمان المصرفي أداة بيد الدولة تستخدمهاللأرصدة الائتمانية المخصصة لها.
- للائتمان المصرفي تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك وذلك لان البنوك تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد للائتمان الأمر الذي يحد من الاستهلاك.

المطلب الثاني :أنواع الائتمان المصرفي

هناك خمسة أنواع من الائتمان المصرفي

أولا:الائتمان النقدي المباشر (القروض والسلفيات النقدية).[1]

تشكل القروض والسلفيات النقدية أكثرأنواع الائتمان المصرفي شيوعا واستخداما ويمتاز هذا النوع من الائتمان النقدي المباشر عن الائتمان بشكل جاري المدين وعادة ما يلجا إلى هذا النوع من الائتمان لتغطية احتياجات المقترضين المختلفة سواء تلك المستخدمة في تمويل احتياجات رأس المال العامل أو تلك التي تستخدم في عمليات التمويل الاستثماري الطويل الأجل.

وفي العادة لا يوجد نوع واحد من القروض والسلف النقدية وإنما يختلف هذا الشكل الائتماني باختلاف طرق السحب منها وكيفية تحديد الفائدة عليها وكذلك طريقة تسديدها .كما ان البنوك التجارية تستطيع أن تقدم للعميل الواحد قرض واحد أوسلفه واحدة وقد تمنح قروض او سلف متعددة وفق جدولة خاصة بطريقة الاستحقاق

ثانيا: الائتمان المصرفي الغير مباشر2

[1]- حمزةمحمو دالزبيدي, المرجع السابق،ص101,102

[2] – حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص104.

يختلف هذا النوع عن الائتمان عن الائتمان النقدي المباشر إنإدارة الائتمان في البنك التجاري لايعطي حقا لطالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر كما أنها لاتمثل دينا مباشرا على العميل اتجاه البنك إلا في حالة التي يحترم فيها طالب الائتمان بتعهداته وإيفاءه لالتزاماته المباشرة ففي هذه الحالة تصبح هذه التسهيلات التزامات مباشرا على البنك التجاري.

وجرت العادة في اعتبار الأنواعالآتيةالأشكالالأكثر شيوعا لصورة الائتمان المصرفي غير المباشر وهي:

الكفالات المصرفية (خطابات الضمان :)[1]

هي عقد كتابي يتعهد بمقتضاه البنك (المصدر للكفالة)بضمان احد عملائه بناءاً على طلبه في حدود مبلغ معين ولمدة معينة اتجاه طرف ثالث (المستفيد) بمناسبة التزام البنك في الكفالة المصرفية او خطاب الضمان التزاما أصلا وليس تابعا لالتزام أصلي.

الاعتمادات المستندية من الناحية القانونية:[2]

ويقصد بالاعتمادات المستندية من الناحية القانونية كونه تصرف قانوني يتعهد البنك المنشئ بمقتضاه بان يدفع لطرف ثالث يدعى المستفيد أولأمره مبلغا من المال وفقا لتعليمات العميل الأخر،أو يتعهد بأداء قيمة كمبيالة أو الكمبيالات التي يسحبها المستفيد أو يقبلها او يتداولها مباشرة أو يفوض أي بنك أخر للقيام بذلك لقاء مستندات معينة تتطابق مع الشروط والأوصاف التي تم الاتفاق عليه مسبقا.

القبولات المصرفية:[3]

[1]– النجار فايق،المرجع السابق، ص 131.

[2] – حسن, دياب, الاعتمادات المستنديةالتجارية,المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت , 1999 , ص13.

[3]- النجار فايق، المرجع السابق، ص151.

شكل شائع من الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك التجارية وبموجب هذا الشكل الائتماني فان الطلب يقوم بإصدار سحب زمني على احد البنوك التجارية التي تعامل معها، اذ يتعهد البنك بدفع مبلغ السحب في تاريخ الاستحقاق.

البطاقات الائتمانية:[1]

بطاقات الائتمان أو ما تسمى ببطاقات الملاءة تعطي لحاملها الحق في التعامل مع العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك المصدر للبطاقات على قبول منح الائتمان لتسديد المشتريات على أن يقوم بسداد قيمة المشتريات إلى البنك خلال 25 يوم من تاريخ استلامه لفاتورة الشراء. ولا يدفع للعميل أي فوائد للبنك على هذه الخدمة إذا سدد خلال الفترة، ألا انه يتحمل فوائد مقدارها 1,5% على الرصيد المتبقي بدون سداد. أما البنك فانه يتقاضى من البائع عمولة مقدارها 3-5% من قيمة الفاتورة.

الائتمان الدولي :[2]

تعتبر البنوك التجارية قلب نظام تمويل الدولي، وهي تمارس دورا فريدا في تسهيل التجارة الدولية وتدعيم توسيع الشركات المتعددة الجنسيات من خلال تمويل المعاملات الدولة، سواء ذلك الذي يتسم بالأجل الطويل أو ذلك الذي يتميز بالأجل القصير، لذلك فان البنوكالتجاريةتساهم في تقديم الائتمان الدولي القصير الأجل من خلال ضمان التزامات الدولية التجارية للزبائن وأوراق الخصم الدولية وتسهيل المدفوعات الدولية.

الائتمان المشترك:[3]

ظهرت فكرة الائتمانات المشتركة بعد تعاظم الاحتياجات المشروعات الاستثمارية إلى تمويل ضخم، الأمر الذي تطلب تدبير الائتمان المشترك التي تساهم فيه أكثر من بنك تجاري واحد على تقديمه تجنبا للمخاطر الكبير، مما اتجهت هذه المشروعات أو الشركات الأعمال الكبيرة إلى اقتراض من أكثر من بنك واحد، على تقديمه تجنبا للمخاطر الكبيرة، أن تسعى إدارة الائتمان إلى الاشتراك مع بنوك أخرى في تقديم الائتمان بعد دراسة جدوى المشروعات التجارية.

الائتمان المصرفي بصيغة التمويل التأجيري والتمويل التشغيلي:

[1]- حمزة محمود الزبيدي، ص113.

[2]- المرجع نفسه ، ص113.

[3]- حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص114.

الائتمان المصرفي بصيغة التمويل التأجيري:[1]

هو ائتمان مصرفي مباشر فالعلاقة بين المؤجر (البنك) والمستأجر (شركة الأعمال) يعد بمثابة اقتراض للأموال، فالعميل (المستأجر) لايطلب منه دفع قيمة الأصلالمستأجروإنما يقوم بتسديد مبالغ متفق عليها تمثل قيمة الإيجار كما هومحدد في العقد مع حق العميل بامتلاك الأصل بعد تسديد كامل المبلغ. ولذلك فان المؤجر (البنك) يحصل على قيمة قسط الإيجارليضيفه إلىإراداته، كما أن من حق البنك خصم قيمة قسط الاندثار(الهلاك) لغرض حساب الضريبة.

الائتمان المصرفي بصيغة التمويل التشغيلي:[2]

وهو شكل من أشكال الائتمان المصرفي من خلاله يقوم البنك بإيجادأصل معين إلى عميل (شركة الأعمال) مقابل مبلغ للإيجار ولفترة منالزمن أن تقل عن عمر الأصل الافتراضيللأصل . هذا يعني أن كلفة الكلية للأصل يتم تغطيتها من إعادةتأجيرالأصلإلى شركات أخريأو من حصيلة بين الأصل ذاته.

المطلب الثالث : معايير منح الائتمان المصرفي:[3]

في الملاحظات الجديرة بإعادةتأكيدها هو أن عملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تحقق القدرة لدى إدارة الائتمان في نضج القرار الائتماني نظرا لتمتع إدارة الائتمان في البنوك التجارية بميزة تنافسية هامة من حيث قدرتها في معرفة العميل واحتياجاته وكذلك قدرتها في أن تضع تحديدا لمقدرة المخاطرة ونوعها التي يمكن أن تتعرض لها وبمعنى أخر قدرتها على التحليل فقد أتيحت إمامإدارة

[1] – المرجع نفسه، ص116_115 .

[2] ـ الهندي منير, إدارة البنوك التجارية ،المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية، 1996 ، ص179

[3] ـ حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص139_149

الائتمان دراسة وتحليل عدد من المعايير الائتمانية مثل (**FIVE CS OF CREDIT**) و(**PC's**)وكذلك ما يعرف ب(**prism**).

ورغم الاختلافات في مسميات هذه المعايير إلاأن مضمونها ينصب في منحنى واحد وان فيها الكثير من الجوانب المشتركة التي تعكس درجة المخاطرة التي سوف تتعرض لها إدارة الائتمان ، والأخذ بها وتحليلها تمنح إدارة الائتمان قدرة اكبر في تجنب الكثير من المخاطر التي يمكن تتعرض لها وليس جميعها إذ لايوجد ائتمان خالي من المخاطرة ولايمكن لإدارة الائتمان مهما زادت قدرتها في أن تتجنب كل المخاطر.

وينتج ذلك بسبب توسع وشيوع المخاطر إذ يشير بعض الباحثين إلىإن الائتمان المصرفي ثلاث عناصر رئيسية والتي تمثل أطرف عملية الائتمان وهي (البنك،القرض،والمقترض) أي البنك والائتمان والعمل.

والمعروف عن هذه المعايير إنها تتناول دور طالب الائتمان (العميل) في تحديد المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان أو البنك التجاري، ونظرا لان درجة المخاطرة هي انعكاس لقدرة المقترض وملاءتهالمالية لذلك فان الكثير من المصرفين يرون ضرورة فصل المعايير التي تخص المقترض الفرد عن تلك التي تخص المقترض كشركة أعمال رغم أن نتائج تحليلها تقدم غاية واحدة وهي تحديد العميل وفقا لدرجة مخاطرتها.

وعموما فان الصناعة المصرفية والأهمية الموضوع قد توصلت إلى العديد من النماذج تستخدم في تحليل الائتماني ومن خلالها يمكن استقراء مستقبل القرارالائتماني، بل أصبح من الأمور المصرفية المتعارف عليها عند منح الائتمان دراسة وتحليل مجموعة من المعايير لها القدرة في أن تعطي لإدارة الائتمان تصورا شاملا عن العميل والإحاطة بالمخاطر التي سوف تتعرض لها مصادر تلك المخاطر.

ومنالأمور التي يجب أن لاتغيب عن القارئ أن المخاطر التي تتعرض لها إدارةالائتمان هي ليست المخاطر التي تنشا بفعل منح الائتمان للعميل المحتمل فقط. وانما هي منظومة من المخاطر يشترك في تحقيقها كل العناصر العملية الائتمانية وهي البنك والائتمان للمقدم والعميل ذاته.

وفيما يلي عرض للنماذج التي تعرضها المراجع العملية والتي من خلالها عملية التحليل الائتماني لها عملية تحديد القيمة القرار الائتماني وللوصول بدقة للقرار المتخذ أو رفض ذلك القرار وهي:

أولاً:نموذج الائتمان المعروف ب5CS:[1]

تسعى إدارة الائتمان قبل اتخاذ القرار الائتماني الإحاطة بالمخاطر التي سيتعرض لها عند منح الائتمان وأيضا تحديد مصادر تلك المخاطر، وإذا كان لنا من التعليق على ذلك نشير أن هذه المخاطر هي وليدة عدد من العوامل تشترك جميعا في تحديد حجم المخاطر التي سوف تتعرض لها إدارة الائتمان،إلاأن العامل الجوهري كما تشير ذلك المراجع المصرفية ناتج عن عدم رغبة العميل في تسديد ما بذمته من القروض أو فوائده أو عدم قدرته في تحقيق الدخل المناسب لغرض إعادة القرض.

وعادتما تختلف الرغبة في التسديد أو القدرة في ذلك مع الظروف الاقتصادية السائدة قياسا بفترات الشدة إذ يهبط النشاط الاقتصادي وتنخفض الأرباح.

- القدرة على الاستدانة:

إن معيار القدرة على الاستدانة احد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان ورغم أن القدرة على الاستدانة تحدد مقدرة العميل في إعادة ما اقترضه من البنك ،إلاأن هناك عدة آراء حددت ماهية "القدرة" كمتغير في المخاطرة.

- شخصية العميل:

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسيةالأولىفي القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثرتأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية ولهذا نجد أنأهم مسعى لإدارة الائتمان عند إجراء التحليل الائتماني هو التحليل الائتمان هو تحديدات شخصية العميل بدقة.

- رأس المال:

وهذا يعني أنرأس مال العميل يشمل جميع الأصول المنقولة وغير منقولة التي يمتلكها العميل مطروحا منها المطلوبات التي بذمة ويلاحظ هنا التركيز على الملكية لذلك فان المخاطرة التي تتعرض لها إدارة الائتمان بسبب هذا العنصر تسمى بمخاطر الملكية.

[1] – حمزة محمود الزبيدي، نفس المرجع السابق، ص139_149

- الضمان:

يقصد بالضمان مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها العميل لتوثيق الائتمان المصرفي وقد يكون الضمان شخص ذو كفاءة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي يمكن ان يكون الضمان مملوكا لشخص أخر وافق أن يكون ضمانا للعميل ولذلك تنوعت الضمانات حتى قسمت الائتمانات بحسب ضمانتها، إذ هناك قروض بضمان أوراق مالية.

- المناخ العام :

تنظر إدارة الائتمان إلى المناخ العام كمعيار في منح الائتمان على انه يمثل الظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل ، إلاأن بعض التحليلات تتوسع في ذلك فتنظر الى المناخ العام على انه يشمل بالإضافةإلى الظروف الاقتصادية الظروف البيئة المحيطة بالعميل، رغم ان محيط البيئة أوسع و أدق في التعبير عن المناخ العام. فهي تشمل التغيرات التي يتعرض لها العميل في شكل المنافسة والطلب على السلع وظروف البيع والتوزيع.

ثانيا: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5PS:[1]

تعزز إدارة الائتمان قرارها الائتماني بتحليل ائتماني أخر من خلال دراسة معايير أخرى مهمة تعرف ب(**5PS**) وتحليل هذه المعايير تعطي الإدارة الائتمان ذات الدلالات التي يعطيها منهج (**5PS**) وان كانت بأسلوبأخرى ، وتحتوي هذه المعايير على نوع العميل والغرض من الائتمان وقدرة العميل على السداد والحماية والنظرة المستقبلية ويلاحظ أن منهج (**5PS**) تشمل الحروف الأولى من المقاطعة السابقة.

وفيما يلي استعراض لماهية هذه المعايير:

- العميل:

يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاتهوأخلاقياته من حيث الاستقامة و غيرها لذلك فان الخطوة الأولى في عملية تقيم الوضع الائتماني للعميل واتخاذ القرار الائتماني هو مقابلة العميل.

[1] – حمودسمير سليم، التحليل الائتماني، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1993 ص242-247.

- الغرض من الائتمان:

تشكل هذه الركيزة احد أهم المعايير التي من خلالها تتوصل إدارة الائتمان إلىإمكانية الاستمرار في دراسة الملف الائتماني أو التوقف عند هذا القدر من التحقق

ورفض الطلب والغرض من الائتمان يحدد احتياجات العميل التي يمكن تلبيتها أو التي لا تتناسب مع سياسة البنك وصلاحيات إدارة الائتمان.

- القدرة على السداد:

يركز هذه المعيار علي تحديد قدرة العميل في تسديد الائتمان و فوائده في الموعد الاستحقاق فالاختبار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه ، ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل والتي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته على التسديد.

- الحماية:

إنأساس هذا المعيار في التحليل الائتماني هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل ، وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة او من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك ونقصدبقابلية الضمان للتسييل هو إمكانية تحويله إلى نقد بسرعة و بأقل كلفة ممكنة.

- النظرة المستقبلية:

إن مضمون هذه الركيزة ينحصر في استكشاف أعباءحالة لاتأكد التي تحبط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان ، أي استكشاف كل الظروف البيئية و المستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية و لهذا فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام إلي نسبة التضخم و معدلات الفوائد و غيرها.

ثالثا:نموذج الائتمانية المعروفة prism:

يعتبر منهج **prism** للمعايرة الائتمانية احدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان و يعكس هذا المنهج جوانب القوة و العافية لدى العميل وتساعد إدارة الائتمان عند تحليل معايرة هذا المنهج منتشكيل أداة قياس توازن من خلالها بين المخاطر والقدرة على السداد

تتكون عناصر **parsim** من مجموعة من المعايير تشترك فيما بينها بالحرف الأول من كلمتها هي **M،S،I،R،P،**وفيما يلي عرض لماهية هذه المعايير:

- التصور:

يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان و العوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه، و مضمون هذه الأداة التفسيرية هي القدرة أو الفاعلية في:

- تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه للائتمان.
- دراسة استراتيجيات التشغيل و التمويل عند العميل

- القدرة علي السداد:

ومضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل علي تسديد القرض أو فائدته خلال الفترة المتفق عليها ومن الأمور التي تعبر لها إدارة الائتمان اهتماما خاصا هو تحديد نوع مصادر التسديد سواء كانت داخلية أو خارجية و التي يلجا إليها العميل عندما يستعد لتسديد الائتمان.

- الغاية من الائتمان:

ومضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل وكقاعدة عامة فان الغاية من الائتمان يجبأن تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض أو الغاية وأنأخرما تفكر بهإدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاستردادالائتمان.

- الضمانات:

ومضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم إلي البنك ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة علي تسديد و يمكن للضمانات أن تكون داخلية وهي التي تعتمد علي قوة المركز المالي للعميل أو خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية بالإضافةإلي ما يتم وضعه من شروط في عقد الائتمانلضمان السداد.

- الإدارة:

تركز إدارة الائتمان علي تحليل الفعل الإداري للعميل و مضمون الفعل الإداري سوف يشمل:

أ- **العمليات:** ومن خلالها يتم التعرف علي:

- أسلوب العميل في إدارةأعماله.
- تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان.
- تحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته أو يقتصر في عمله علي منتج واحد و أيضا فيما إذا كان العميل موسمي الإنتاجأو دائم.

ب- الإدارة:

- |استعراض الهيكل التنظيمي للعمل.
- استعراض السيرة الذاتية لمدراء الأقسام.
- تحديد قدرة العميل علي النجاح و النمو.

المبحث الثالث: ماهية المخاطر الائتمانية

المخاطر الائتمانية هي ناجمة عن لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد و القطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم قدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض و فوائده، و هذا السبب

قد يكون نتج عن عدم القدرة المالية على السداد، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون على سداد أصل القرض و فوائده.[1]

و سوف نتطرق في هذا المبحث لتعريف المخاطر الائتمانية و أهم صورها.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية

يمكن أن نضيف احتمالات عدة لتوضيح ماهية المخاطر الائتمانية:

- تنتج المخاطر الائتمانية عن أي خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض+الفوائد) أو في توقيتات السداد، إذ أن المخاطر الائتمانية لا تتعلق بعملية تقديم القرض، الائتمان فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه.
- أن المخاطر الائتمانية هي خسائر محتملة يتضرر من جرائمها المقرض و لا يواجهها المقترض، و لذلك فهي تواجه كل شخص يمنح ائتمانا،لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض بل جميعها يمن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك، و لكن بدرجات متفاوتة كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.[2]

المطلب الثاني: مصادر وأقسام المخاطر الائتمانية

أولا: مصادر المخاطر الائتمانية

سنورد أهم مصادر المخاطر الائتمانية و أقسامها كالآتي:

1. المخاطر العامة (المخاطر النظامية):

[1] – عبد المعطي رضا و محفوظ أحمد جودة، دارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر،عمان، 1999، ص 213.

[2] – حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص175.

يفهم طلاب العلوم المالية المصرفية إن المخاطرة النظامية أو المخاطر العامة كما تسمى أيضا، وهي المخاطرة التي تصب كل الاستثمارات في السوق وذلك بفضل وتأثير مجموعة عوامل مشتركة اقتصادية، وسياسة واجتماعية تؤثر بشكل مباشر في النظام الاقتصادي ككل دون أن يكون للإدارة ومتخذي القرارات أي قدرة في تحديدها أو حصرها أو تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها والسيطرة عليها مثل مخاطر التضخم (مخاطر الانخفاض في القوة الشرائية) ومخاطر تغيير أسعار الفائدة ومخاطر التغيير في أذواق المستهلكين ومخاطر الكساد ومخاطر الصناعة ومخاطر التغيرات التكنولوجية ومخاطر تغيير أسعار الصرف للعملات الأجنبية وغيرها من المخاطر المماثلة.

2. المخاطر غير النظامية:

يقصد بالمخاطر غير النظامية هي المخاطر الخاصة أو غير المنظمة فهي حالات تنشا بسبب ظروف خاصة بالوحدة الاقتصادية أو شركة الأعمال، وهذا النوع من المخاطر يتمكن المستثمر من التخلص من أثارها من خلال التنويع.

إذ تضمن سياسة التنويع نوعا من الاستقرار في العوائد، وعادة ما تسمى هذه المخاطر بالمخاطر الاستثنائية أو المخاطر اللاسوقيةأو المخاطر التي يمكن تفاديها، كما تسمى هذه المخاطر بالمخاطر الداخلية لارتباطها المباشر بالشركة المستثمر فيها.

وخلاصة القول أن المخاطر الخاصة تحدث نتيجة لعوامل داخلية تؤثر على قدرة البنك، وهو ما يتطلب منه التنبؤ بها وتوقع حدوثها مستقبلا، ويمكن التقليل أو التحكم فيها عن طريق التنويع، على عكس المخاطر العامة التي تؤثر على حركة السوق ككل و يصعب على البنك السيطرة عليها، فالنصيب الأكبر للمخاطر الكلية يعود إلى المخاطر النظامية و جزء من المخاطر غير النظامية و يمكن توضيحها بالمعادلة:

المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر غير النظامية

ثانيا: تقسيم المخاطر الائتمانية:[1]

1. **مخاطر إقراضية مباشرة**Direct lending risk:

[1] – حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، من ص174

و هي مخاطر تتعلق بعدم سداد القرض و أنواع الائتمانات الأخرى

2. **مخاطر إقراضية محتملة**Contingement lending risk:

وهي مخاطر ترتبط بالائتمان غير المباشر مثل الاعتمادات والكفالات والتي يمكن أن تتحول إلى مخاطر إقراضية مباشرة طيلة حياة الاعتماد أو الكفالات.

3. **مخاطر المصدر**Issuer risk:

ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب تغير وضع المصدر لسندات الدين مما ينتج عنه تغير في قيمة السند تؤدي إلى خسارة.

4. **مخاطر ما قبل التسويات**settlement risk:

تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من أنه نفذ التعهد المطلوب منه.

المطلب الثالث: تنظيم الائتمان المصرفي والرقابة عليه

لاشك أن عملية إدارة الائتمان المصرفي ومراقبته ومتابعة استخدامه تعتبر موضوعا بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية وقد اشرنا إلىأن الائتمان المصرفي يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية وكلا الحالتين تسبب آثار اقتصاد بالغة الخطورة قد يصعب في بعض الأحيان معالجتها.

ولتجنب مثل هذه الاحتمالات الممكن حدوثها فان السلطات النقدية في جميع الاقتصاديات قد اهتمت بهذا الموضوع اهتماما خاصا ورسمت لذلك شكلا من السياسة تجنبها أي تأثيرات سلبيةللائتمان المصرفي مع الإحاطة بالجوانب الايجابية له ولذلك فقد سعت السلطات النقدية من خلال ما يعرف بالسياسة الائتمانية إلى تنظيم الائتمان ومراقبة استخدامه داخل الاقتصاد.[1]

[1] – –حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص61.

وعموما فان هناك الكثير من الوسائل تختلف مجال تنفيذها وفقه الاختلاف في أهداف الرقابة على الائتمان ويختلف مجال تطبيقها في فترات الانكماش قياسا بفترات الانتعاش الاقتصادي، وعادة ما تقسم هذه الوسائل إلى ثلاث أنواع رئيسية ، كما ان لكل نوع مجموعة أسس للتنفيذ وهي:[1]

أولا:الوسائل الكمية في السياسة الائتمانية:

يقصد بالوسائل الكمية مجموعة الوسائل التي تحددها السياسة الائتمانية والتي من خلالها يتم التأثيرفي كمية الائتمان المصرفي داخل الاقتصاد كمقدار دون الاهتمام بالتوزيع القطاعي له فالمنهج في هذه المجموعة من الوسائل هو تركيز الاهتمام من خلال التأثير على حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية والتي من خلالها يتم التأثير المباشر في مقدرة هذه البنوك على منح الائتمان من ناحية المقدار.

ان مضمون الوسائل الكمية ينطلق من إطار مصرفي معروف وهو ان قدرة البنوك التجارية بمنح الائتمان تتوقف على عاملين أساسيين هما:

1- مقدار الأرصدة النقدية المتاحة لدى البنوك التجارية والمودعة في ارصدتها الدائنة لدى البنك المركزي.
2- نسبة الاحتياطي النقدي التي يفرضها البنك المركزي والتي تلتزم بها البنوك التجارية.

وهنا يظهر تأثير الوسائل الكمية وفاعليتها في التأثير على هذين العاملين لتحديد اتجاهات البنوك بشكل عام واتجاهات إدارة الائتمان فيها بشكل خاص في كيفية توزيع الائتمان المتاح.

وعلى ضوء هذا الإطار التوضيحي لفاعلية أهم الوسائل الكمية في تنظيم والرقابة الائتمان المصرفي، لابد من عرض ماهية هذه الوسائل وكمية استخدامها كمنظم للائتمان المصرفي، باعتبارها أهم الوسائل بيدا السياسة الائتمانية.

1) اثر سعرإعادة الخصم على الائتمان المصرفي:

يعبر سعر إعادة الخصم احد الخصم أهم الوسائل الكمية في تنظيم الائتمان المصرفي والرقابة عليه وكما يعتبر سعر إعادة الخصم أقدم وسيلة كمية لجأتإليها السياسة الائتمانية لغرض التحكم بحجم الائتمان

[1] – المرجع نفسه، ص 66-87.

المصرفي الذي تقدمه البنوك التجارية وتحد من أثاره التضخمية والانكماشية داخل الاقتصاد، ويشار بهذا الصدد إلىأن بنك انجلترا قد استخدم هذه الوسيلة

ومنذ ذلك التاريخ لايزال ينظر إلى سعر إعادة الخصم بأنهاأهم وسيلة كمية يتم من خلالها التحكم في الائتمان المصرفي و الرقابة عليه كما يعتبر من أهمأدوات التحكم في كمية النقود تستخدمها السلطات النقدية داخل الاقتصاد.

2) اثر عمليات السوق المفتوحة على الائتمان المصرفي:

تعتبر "عمليات السوق المفتوحة" من الوسائل الكمية التي تلجا إليها السياسة الائتمانية بشان تحديد مقدار الائتمان المصرفي في الاقتصاد.

ومضمون هذه الوسيلة الكمية هي قدرة البنك المركزي الدخول إلي سوق الائتمان (السوق النقدية والسوق المالية) بائعا أو مشتريا للأصول المالية مثل اذونات الخزينة والأوراق المالية الأخرى وذلك وفقا لما هو مطلوب من السياسة الائتمانية في التوسع أو الانكماش.

ومضمون هذه الوسيلة في التنفيذ لتوجيه وتنظيم الائتمان المصرفي والرقابة عليه يتم من خلال تأثيرها على سيولة البنوك التجارية.

فمن الواضح انه في حالة اتجاه السياسة الائتمانية نحو الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان المصرفي للقطاعات المختلفة، فان البنك المركزي يلجا الى تخفيض مقدار الاحتياطي الذي تملكه البنوك التجارية (الأرصدة الدائنة) وذلك من خلال بيع جزء من محفظة الأوراق المالية التي لديه في السوق. وفي هذه الحالة سوف يستثمر فيها الأفراد والشركات الأعمالالأمر الذي يلزمهم بسحب شيك لصالح البنك المركزي على البنك التجاري (الذي يتعاملون معه) وبما يعادل قيمة الأوراق المالية، وبهذه العملية فان سيولة البنك التجارية سوف تنخفض وبالتالي تتأثر قدرتها في منح الائتمان حيث تنخفض نتيجة لانخفاض رصيد البنوك التجارية لدى البنك المركزي.

ومن جانب أخر، فان قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية المختلفة في السوق، سوف يزيد من الكمية المعروضة الأمر الذي يسبب (من الناحية الاقتصادية) انخفاض في أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي ينخفض الطلب على الائتمان المصرفي داخل الاقتصاد، أي أن البنك المركزي بهذه العملية

يقوم بعملية امتصاص كميات من النقود والسيولة من السوق فينكمش حجم وسائل الدفع وبالتالي انخفاض سيولة السوق النقدي.

3) اثر عملية تغيير نسبة الاحتياطي في الائتمان المصرفي:

تشير اغلب الدراسات إلىأن البنوك التجارية لم تكن ملزمة اتجاه السلطات النقدية بضرورة الاحتفاظ بأرصدة نقدية معينة تفي البنك في تحقيق كل التزاماته اتجاه المودعين.

واستمرت هذه الصورة حتى بعد الحرب العالمية الثانية حين ظهرت نسبة الاحتياطي القانوني كوسيلة من الوسائل السياسية الائتمانية الكمية وقد منحت الكثير من الدول سلطتها النقدية الحق في تغيير نسبة الاحتياطي كإجراء لمراقبة وتوجيه الائتمان المصرفي والتأثير على قدرة البنوك التجارية في منحه، ويتم ذلك من خلال فرض البنك المركزي نسبة من الودائع تلتزم البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه. والملاحظأن هذا الفرض معمول به في غالبية دول العالم مما مكن البنوك المركزية من استخدام هذه الوسيلة في سياسة ائتمانية معينة تتطلبها الظروف الاقتصادية السائدة.

ولابد الإشارةإلىأن متطلبات الاحتياطي التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية هي لضمان تحقيق الأمان وحماية المودعين وضمان قدرة البنك التجاري بالوفاء للمودعين بسحب ودائعهم وأيضا للسلطة النقدية تنظيم وحماية الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك التجارية لان هذه الاحتياطات هي موجودة غير سائلة نسبيا.

هذا ويشير البعض إلىأن تغيير نسبة الاحتياطي النقدي تعتبر من أهم وسائل السياسة الائتمانية الكمية في توجيه وتنظيم ورقابة الائتمان المصرفي وذلك لان قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان تحددها عوامل ثلاثة هي:

1. وجودأرصدة نقدية لدي البنوك التجارية
2. أن تكون نسبة الاحتياطي النقدي اقل من الواحد الصحيح

3. حالة النشاط الاقتصادي التي تحكم الطلب على القروض ورغبة البنوك في تسهيل أو تضيق الائتمان

4) اثر نسبة السيولة في الائتمان المصرفي :

وبدأت الكثير من الدول استخدام نسبة السيولة كوسيلة في السياسة الائتمانية وذلك من خلال إلزام البنوك التجارية بتجميد جزء من المجودات (الأصول) شكل أصول سائلة بدلا من توجهها لأغراضالإقراض.

ورغم أن التطبيقات هذه الوسيلة قد تمت في العشرينات والثلاثينيات من هذا القرن لضمان التأكد من سيولة البنك التجاري ولحماية المودعين، خوفا من تهاون هذه البنوك بسيولتها من اجل تحقيق الأرباح، رغم تعرضها لأسس البنيان الائتماني للخطر، إلاأن فرض نسبة السيولة أصبح بالدرجة الأولى وسيلة سياسية الائتمانية للرقابة على مقدرة البنوك التجارية في منح الائتمان حيث يؤدي رفع نسبة السيولة إلى زيادة الأصول السائلة لدى البنوك التجارية وبالتالي الحد من مقدرتها على تقديم الائتمان، بينما يحصل العكس في حالة خفض نسبة السيولة، حيث يتوفر لدى البنوك التجارية قدرة زائدة من الأموال يمكن توظيفها في الإقراض

ثانيا : الوسائل النوعية في السياسة الائتمانية :

يتم اللجوء إلى هذه الوسائل من قبل السياسة الائتمانية عندما تشعر أنالائتمان المصرفي من قبل البنوك التجارية قد تحول نحو قطاعات لا تستأثر باهتمام التنمية الاقتصادية وفق البرامج خططها، لذلك وخوفا من أن يسبب نقص الائتمان المصرفي في القطاعات المرغوبة اقتصاديا من قبل خطط التنمية فإنها تلجا إلى هذا نوع من الأساليب والذي من خلاله تلزم وتنظم وتراقب الائتمان المصرفي في توجيه نحو القطاعات التي تستأثر باهتمام خاص في برامج التنمية لذلك فهي تلجاإلى الوسائل النوعية من خلال إلزام البنوك التجارية بإتباع سياسة انتقائية في الائتمان.

من أكثر وسائل السياسة الائتمانية النوعية هي:

أ- معدل إعادة خصم مفضل :

يُستخدم هذا المعدل بشكل خاص للأوراق التجارية العائدة للقطاعات الإنتاجية المنوي تمويلها وفق السياسة الائتمانية للدولة لتمكين هذه القطاعات من الحصول على الائتمان الذي هي بحاجة إليه.

ب- إعادة خصم الأوراق التجارية فوق السقف المحدد:

يقبل البنك المركزي خصم الأوراق التجارية فوق سقف المحدد إذاأرادأن يشجع بعض أنواعالائتمانات مثل الائتمان الموجه نحو الصادرات أوالإسكانإذ يسمح للبنك التجاري بتجاوز الحد المسموح به في السقف المحدد بمعدل سعر إعادة الخصم العادي.

ت- تغير مدة استحقاق الائتمان ومعدل الفائدة:

تقدم السلطات النقدية ومن خلال السياسة الائتمانية في بعض الظروف والحالات الاستثنائية بإلزام البنك التجارية بمنح ائتمانات خاصة ببعض القطاعات او تغيير مدة استحقاق بعض الائتمانات ومعدل فوائدها.

ث- سقوف إعادة الخصم:

وجدت بعض السلطات الائتمانية ان الرقابة على الائتمان لا تكفي بسعر اعادة الخصم وحده. لذلك حددت سقوفا لإعادة الخصم واجبرت البنوك التجارية في حال تجاوزها لتلك السقوف أن تتحمل أسعار خصم جزائية وعلى مرحلتين في الأولى يرفع البنك المركزي معدله لمستوى مرتفع يسمى جهنم enfer وإذا تجاوزت البنوك هذا الحد يخضع لحد ثاني يكون سعر الخصم أكثر ارتفاعا من الأول يسمى جهنم الكبرى superenfer.

ثالثا:السياسة المباشرة للبنك المركزي

ومن الأمور التي ندركها أن البنك المركزي وضمن إشرافه على السياسة الائتمانية وعلى وفق درجة الثقة الكبيرة التي تربطه مع البنوك التجارية فانه يلجا إلى بعض الأساليبالأخرى مثل الإقناعالأدبي ومن خلال هذا الأسلوب يستطيع البنك المركزي أن يحث البنوك التجارية على تعاون معه لتنفيذ السياسة الائتمانية ففي حالة الرغبة في زيادة الائتمان للاقتصاد فانه يحاول إقناع البنوك التجارية بإقراض كل ما لديها من احتياطي إضافي في مقابل استعادة لمساعدتها إذا تعرضت لضائعة مالية وفي هذه الحالة فان البنوك التجارية تجد في طلب البنك المركزي وسيلة لزيادة دورها ومساهمتها في الحياة الاقتصادية.

أما في حالة التي فيها السياسة زيادة الائتمانية بأكثر من الحاجة الاقتصادية له فان أسلوبالإقناعيمكنه من حث البنوك التجارية في عدم الذهاب بعيدا في الائتمان المقدم.

خلاصة الفصل:

من خلال العرض السابق يمكن حصر نتائج الفص في جملة من الملاحظات:

- الرقابة الإستراتجية ليست فقط عملية نقوم بها بعد وقوع الخطر وإنما تعني وضع المنظمة على الطريق الصحيح، واستباق الأحداث المتوقعة والاستجابة السريعة للفرص الجديدة.
- وينظر أيضا للائتمان المصرفي إلى انه مقياس للأفراد أو الشركات للحصول على أموال مقابل تأجيل النقدي أي وقت معين في المستقبل.
- إن المخاطر الائتمانية هي عبارة عن أضرار من مسبيبها المقترض ويتحمل خسائرها المقرض، ولذلك فهي تواجه كل شخص يمنح ائتمانا.

الرقابة على مخاطر الائتمان وتعني مواجهة الأخطار بأفضل الوسائل واقل التكاليف وذلك عن مراقبة الأخطار ومحاولة تحليلها وقياسها وتحديد الوسيلة الأنسب لهذه المخاطر لتحقيق الهدف المطلوب.

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد التطرق في الفصلين الأول والثاني،لأهم الأسس النظرية لموضوع الدراسة،سنتناول في هذا الفصل منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية، من خلال تحديد فاعلية الرقابة الاستراتيجية على مخاطر الائتمان البنكية بولاية المسيلة،وهذا بالاعتماد على تحليل وتفسير محاور الاستبيان، المستخدم كأداة رئيسية لجمع البيانات وتفسيرالنتائج، وفقا لفرضيات الدراسة.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، خصص الأول لمنهجية وإجراءات الدراسة المتبعة، حيث تناول منهج الدراسة، وطرق جمع البيانات، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى شرح كيفية إعداد أداة الدراسة، والمتمثلة في الاستبيان، وزعت على أفراد العينة المختارة، وقياس ثبات وصدق هذه الاستمارة، من أجل التأكد من سلامة ووضوح فقراتها، بما يعزز الثقة والدقة في النتائج المتوصل إليها، كما يتناول هذا المبحث الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

ويتطرق المبحث الثاني إلى تحليل خصائص عينة الدراسة، من خلال بيانات الجزء الأول من الاستبيان (اسم المؤسسة، الجنس، السن،المستوى التعليمي، الخبرة،والوظيفة).

أما المبحث الثالث فيتناول تحليل ومناقشة فقرات أداة الدراسة حيث خصص لعرض النتائج واختبار فرضيات الدراسة، بواسطة استخدام البرنامج الإحصائي **SPSS**.

المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية

سنتناول في هذا المبحث المنهج العلمي المستخدم في الدراسة الميدانية، والتعريف بمجتمع وعينة الدراسة المختارة والأدوات البحثية المستخدمة في جمع البيانات.

المطلب الأول: المنهج العلمي المستخدم في الدراسة

يمكن اعتبار منهج البحث الطريقة التي يتبعها الباحث ويعتمد عليها ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، كما أنه الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعنى بكيفية إجراء البحوث العلمية.

وحيث أننا نعرف مسبقا جوانب وأبعاد الظاهرة موضوع الدراسة من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة، المتعلقة بموضوع البحث، سعينا للوصول إلى قياس مدى فاعلية الرقابة الاستراتيجية على مخاطر الائتمان بولاية المسيلة، فقد اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، والوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لها وتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضوع الدراسة.

كما استخدمنا لتحليل موضوع الدراسة، أسلوب من أساليب المنهج الوصفي التحليلي وهو أسلوب دراسة الحالة، من خلال تطبيق الدراسة النظرية على عينة من منظمات الأعمال الناشطة في ولاية المسيلة.

بالإضافة إلى ذلك استخدمنا مصدرين أساسيين للبيانات هما:

1-المصادر الثانوية: لمعالجة الإطار النظري للبحث، والمتمثلة أساسا في الكتب باللغة العربية واللغة الأجنبية ذات العلاقة،وكذا المقالات والتقارير التي تناولت موضوع الدراسة،بالإضافة إلى البحث والاطلاع على مواقع مختلفة على شبكة الانترنيت.

2-المصادر الأولية: ولمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث، لجأنا إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبيان كأداة رئيسية للبحث، صمم خصيصا لهذا الغرض، ووزع على الأفراد العاملين في منظمات الأعمالالممثلة لعينة الدراسة، وقمنا بجمع وتفريغ وتحليل الاستبيان باستخدام برنامج SPSS الإحصائي.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كل الإداريين العاملين في منظمات الأعمال البنوك الناشطة في ولاية المسيلة، ولصعوبة تحديد عدد الإداريين العاملين في هذه المنظمات بقة، فإننا اخترنا عينة عشوائية تتمثل في 42إداري عامل في مجموعة من الوكالات البنكية بولاية المسيلة، والجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة مع عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبتها المئوية.

الجدول رقم (01): عدد استمارات الاستبيان الموزعة و المسترجعة

شركة التأمين		الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة	الاستمارات الضائعة
البنك الخارجي الجزائري	العدد	10	07	03
	النسبة %	16,66	16,66	16,66
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	العدد	10	09	01
	النسبة %	16,66	21,42	5,55
صندوق التوفير والاحتياط	العدد	10	06	04
	النسبة %	16,66	14,28	22,22
القرض الشعبي الجزائري	العدد	10	08	02
	النسبة %	16,66	19,04	11,11
البنك الوطني الجزائري	العدد	10	05	05
	النسبة %	16,66	11,90	27,77
بنك التنمية المحلية	العدد	10	07	03
		16,66	16,66	16,66
المجموع	العدد	60	42	18
	النسبة %	100	70	30

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات استمارة الأسئلة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) ما يلي: بلغ عدد المنظمات الممثلةلعينة الدراسة 06وكالات بنكية، تم توزيع فيها 60 استمارة استبيان وتم استرجاع 42 استمارة أي بنسبة 70%، في حين بلغ عدد الاستمارات الضائعة 18 استمارة أسئلة بنسبة 30%من عدد الاستمارات الموزعة الكلية.

المطلب الثالث: أداة الدراسة الميدانية والأساليب الإحصائية المستخدمة

أولا- أداة الدراسة الميدانية:

اعتمدنا في دراستنا لموضوع بحثنا هذا، كأداة أساسية استمارة استبان، بالإضافة إلى اعتمادنا على المقابلة بهدف الحصول على اكبر حجم من البيانات والمعلومات التي ستساعدنا في تحليل وتفسير الإجابات على فقرات الاستمارة، كما اعتمدنا أيضا على الملاحظة، حيث و أثناء تجوالنا بين مكاتب الإداريين في المستويات المختلفة، وفي أقسام وإدارات المؤسسات محل الدراسة، قمنا بملاحظة وتسجيل كل ماله علاقة بموضوع البحث، من تنظيم للأعمال، والأرشيف، وما هو موجود من تجهيزات للإعلام الآلي، وكذا سلوك الأفراد داخل الإدارات، وهذا بهدف مساعدتنا في تحليل وتفسير بعض فقرات استمارة الأسئلة.

1- تصميم استمارة الأسئلة: قبل التطرق لكيفية تصميم استمارة الاستبيان ندرج أهم الأهداف المرجوة من خلال فقراته، فبالإضافة إلى الهدف الأساسي وهو تحديد فاعلية الرقابة الاستراتيجية على مخاطر الائتمان البنكيةبولاية المسيلة، نهدف من خلال تصميم الاستمارة أيضا إلى ما يلي:

أ- التعرف على واقع الرقابة الاستراتيجية في البنوك التجارية

ب- التعرف على إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية

ج- التعرف على مساهمة الرقابة الاستراتيجية في إدارة مخاطر ائتمان البنوك التجارية الجزائرية

وفيما يخص تصميم استمارة الاستبيان، فقد تم من خلال جملة من الوثائق والدراسات السابقة والجانب النظري للبحث، واعتمدنا في تصميم استمارة الاستبيان، على سلم ليكرت خماسي الأبعاد كمقياس للإجابة عن فقرات الاستمارة المندرجة تحت ثلاث محاور أساسية، والجدول رقم (02) يوضح سلم ليكرت خماسي الأبعاد ودرجات المقياس.

جدول رقم (02): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
الدرجة	05	04	03	02	01

ولتحديد طول كل بعد من أبعاد مقياس ليكرت الخماسي -الحدود الدنيا و العليا- المستخدم في محاور الدراسة، ثم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على أبعاد المقياس الخمسة للحصول على طول

البعد أي (5/4= 0.80)، و بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة، إلى أقل قيمة في المقياس، وهي الواحد الصحيح، وذلك لتحديد الحد الأعلى للبعد الأول وهكذا كما يلي:

- لا أتفق تماما: المتوسط ينتمي إلى المجال: (1.00- 1.80).
- لا اتفق: المتوسط ينتمي إلى المجال: (1.80- 2.60).
- محايد: المتوسط ينتمي إلى المجال: (2.60- 3.40).
- اتفق: المتوسط ينتمي إلى المجال: (3.40- 4.20).
- اتفق تماما: المتوسط ينتمي إلى المجال: (4.20- 5.00).

و قد قمنا بالإجراءات الآتية:

- إعداد استمارة أسئلة أولية، من أجل استخدامها في جمع البيانات و المعلومات.
- عرض استمارة أسئلة على الأستاذ المشرف، من اجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
- تعديل استمارة أسئلة بشكل أولي، حسب ما رآه المشرف لازما للتعديل.
- تم عرض استمارة أسئلة على مجموعة من المحكمين، والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد، وتعديل من إضافة و حذف لبعض العبارات وتعديل البعض.
- إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية لاستمارة الأسئلة، والقيام بالتعديل المناسب.
- القيام بتحليل وتفسير واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

وقد تم تقسيم استمارة أسئلة إلى جزأين أحدهما خصص للبيانات العامة، لعينة الدراسة، وتتكون من ستة فقرات وهي اسم المؤسسة، والوظيفة، والجنس، والسن، والمستوى التعليمي، وعدد سنوات الخبرة، والهدف من اعتماد هذا الجزء هو معرفة ما إذا كان لها تأثير على إجابات مفردات العينة على مختلف الفقرات الواردة في الجزء الثاني من استمارة أسئلة.

أما الجزء الثاني، فيتناول محاور الدراسة الأساسية، والمتعلقة بتحديد مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في منظمات الأعمال بالتطبيق على عينة من منظمات الأعمال بولاية المسيلة،

وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور، كما يوضحه الجدول رقم (03)، والذي يبين عنوان المحور،وأرقام الفقرات وعددها، والنسبة المئوية لكل محور، بالمقارنة مع العدد الكلي لفقرات الجزء الثاني من الاستمارة.

جدول رقم (03): محاور الاستبيان وعدد فقرات كل محور ونسبتها المؤوية

رقم المحور	العنوان	أرقام الفقرات	العدد	النسبة المئوية%
1	واقع الرقابة الإستراتجية في البنوك التجارية الجزائرية	10-1	10	33.33
2	إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية	20-11	10	33.33
3	مساهمة الرقابة الإستراتجية في إدارة مخاطر ائتمان البنوك التجارية الجزائرية	30-21	10	33.33
المجموع		30-1	30	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول رقم 3 أن عدد فقرات المحور الأول والمعنون واقع الرقابة الإستراتجية في البنوك التجارية الجزائرية بلغ 10 فقرة بنسبة 33.33%من العدد الكلي لفقرات الاستبيان،وبلغ عدد فقرات المحور الثاني والمعنون إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية 10 فقرة بنسبة 33.33% من العدد الكلي لفقرات الاستبيان، في حين بلغ عدد فقرات المحور الثالث المعنون مساهمة الرقابة الإستراتجية في إدارة مخاطر ائتمان البنوك التجارية الجزائرية 10 فقرة بنسبة 33.33%.

المبحث الثاني: تحليل خصائص العينة

المطلب الأول: توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات

- **توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس**

جدول رقم(04): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	24	57

أنثى	**18**	**43**
المجموع	**42**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن أفراد عينة البحث تتوزع حسب متغير الجنس بنسبة 57% بالنسبة للذكور و43% بالنسبة للإناث ونلاحظ أن نسبة الذكور هي نسبة عالية على نسبة الإناث.

- **توزيع أفراد العينة حسب متغير السن**

جدول رقم (05): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة %
اقل من 30 سنة	**10**	**24**
من30 إلى 50 سنة	**22**	**52**
أكثر من 50 سنة	**10**	**24**
المجموع	**42**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن أفراد عينة البحث تتوزع حسب متغير السن بنسبة 24% الذين عمرهم اقل من 30سنة وبنسبة 52% للذين عمرهم محصور ما بين 30-50 سنة و بنسبة 24% بالنسبة للذين عمرهم أكثر من 50 سنة ونلاحظ أن فئة الأفراد الذين عمرهم ما بين 30 إلى 50سنة هم أكثر نسبة من الذين عمرهم أقل من 30 سنة لتأتي النسبة الصغيرة للذين عمرهم أكثر من 50 سنة.

- **توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي:**

جدول **رقم(06) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي**

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
متوسط وأقل	**00**	**00**
ثانوي	**00**	**00**
جامعي	**38**	**90**

دراسات عليا	**04**	**10**
المجموع	**42**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن أفراد عينة البحث تتوزع حسب متغير المؤهل العلمي بنسبة 00% للذين لهم مستوى المتوسط فأقل و نسبة 00% للذين مستواهم الثانوي أما نسبة 90% فللذين مستواهم جامعي ونلاحظ أن هذه النسبة هي نسبة عالية جدا مقارنة بنسب الذين مستواهم ثانوي أو متوسط فأقل، أما نسبة 10%فللذين مستواهم الدراسات العليا.

- **توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية:**

جدول رقم(07) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	**التكرار**	**النسبة %**
أقل من 5 سنوات	**15**	**36**
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	**18**	**43**
أكثر من 10 سنوات	**09**	**21**
المجموع	**42**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن أفراد عينة البحث تتوزع حسب متغير الخبرة المهنية بنسبة 36% للذين لهم خبرة أقل من 5 سنوات أما نسبة 43% للذين لهم خبرة من 5 إلى 10 سنوات و هي النسبة الأعلى أما نسبة 21% فتعود للذين لهم خبرة أكثر من 10 سنوات.

- **توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي:**

جدول رقم (08) يوضح أفراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي

الصفة الوظيفية	**التكرار**	**النسبة %**
مدير	**02**	**05**
رئيس مصلحة	**15**	**36**

رئيس قسم	**07**	**16**
إداري	**18**	**43**
المجموع	**42**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن أفراد عينة البحث تتوزع حسب متغير المستوى الوظيفي بنسبة صغيرة و التي تقدر بـ 5% للذين صفتهم مدير و نسبة 36% للذين صفتهم رئيس مصلحة ثم نسبة 16%للذين صفتهم رئيس قسم لتأتي النسبة الأعلى و التي تقدر بـ 43% بالنسبة للذين صفتهم إداري.

المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة

- **صدق الاستبيان:** يقصد بصدق أداة الدراسة، أن تقيس فقرات استمارة الأسئلة ما وضعت لقياسه، ولقد قمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال، الصدق الظاهري للمقياس (صدق المحكمين)، وصدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، والصدق البنائي لمحاور المقياس.

1- صدق المحكمين (الصدق الظاهري):تم عرض أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان في صورتها الأولية لتحكيمها من قبل مجموعة من الأساتذة، وهم ينتمون لاختصاصات علمية مختلفة وهذا بغية التأكد من سلامة بناء استمارة الاستبيان من مختلف الجوانب، خاصة من حيث:

- دقة صياغة الأسئلة و صحة العبارات.

- مدى شمولية استمارة الأسئلة لمعالجة مشكل الدراسة.

- مدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه.

هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضروري من تعديل صياغة الفقرات أو حذفها، أو إضافة فقرات جديدة، وفي الأخير، وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة من لجنة التحكيم، استجبنا لأراء السادة المحكمين وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم، و تمت صياغة استمارة الأسئلة بشكل نهائي (انظر الملحق رقم 1).

2- ثبات الاستبيان: يقصد بثبات استمارة الأسئلة، أنها تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة

توزيع استمارة الأسئلة أكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى، أن ثبات استمارة الأسئلة يعني الاستقرار في نتائج استمارة الأسئلة، وعدم تغييرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة، عدة مرات، خلال فترات زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات استمارة أسئلة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ، والجدول رقم (12) يمثل معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات استمارة الأسئلة.

جدول رقم (09): يبين قيمة معامل crombach's Alpha

عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول: واقع الرقابة الاستراتيجية في البنوك التجارية الجزائرية	**10**	**0,793**
المحور الثاني: إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية	**10**	**0,752**
المحور الثالث:مساهمة الرقابة الاستراتيجية في إدارة مخاطر ائتمان البنوك التجارية الجزائرية	**10**	**0,761**
جميع فقرات الاستبيان	**30**	**0,738**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجاتSPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن معامل ألفا كرونباخ لكل محاور استمارة الاستبيان تتراوح بين (0,752- 0,793) وهي معاملات مرتفعة، وكذلك معامل ألفا لجميع محاور استمارة الأسئلة معا بلغ 0,738 وهذا يدل على أن قيمة الثبات مرتفعة، تدل على أن أداة الدراسة ذات ثبات كبير مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة استمارة الاستبيان وصلاحيتها لتحليل وتفسير نتائج الدراسة اختبار فرضياتها.

ومنه نستنتج أن أداة الدراسة التي أعددناها لمعالجة الموضوع هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

- **اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف– سميرنوف):**

سنعرض اختبار كولمجروف– سميرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا واختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، ومن خلال الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية SIG اكبر من (0.05) لكل محور من محاور استمارة

الاستبيان، مما يدل على إتباع البيانات التوزيع الطبيعي ومنه لاختبار الفرضيات نتبع الأساليب الإحصائية المعلمية.

جدول رقم (10) يبين اختبار التوزيع الطبيعي(1-sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	القيمة الإحصائية	قيمة مستوى الدلالة SIG
01	واقع الرقابة الاستراتيجية في البنوك التجارية الجزائرية	**0,688**	**0,731**
02	إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية	**0,735**	**0,652**
03	مساهمة الرقابة الاستراتيجية في إدارة مخاطر ائتمان البنوك التجارية الجزائرية	**0,902**	**0,390**
المجموع		**0,799**	**0,545**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجاتSPSS

المبحث الثالث: تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لمحاور استمارة الاستبيان

لتحليل فقرات استمارة الأسئلة تم استخدام اختبار(**T testone sample**) للعينة الواحدة ومستوى الدلالة لكل فقرة وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها (إذا كانت القيمة المطلقة لـ T المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية) وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها (إذا كانت القيمة المطلقة للمحسوبة اقل من قيمة t الجدولية)وكذلك المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة.

المطلب الاول: تحليل فقرات المحور الأول المتعلق واقع الرقابة الاستراتيجية في البنوك التجارية الجزائرية

جدول رقم (11): يوضح تحليل فقرات المحور الأول المتعلق واقع الرقابة الاستراتيجية في البنوك التجارية الجزائرية.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية SIG	درجة الموافقة	الترتيب

01	توضع معايير قياس الأداء انطلاقا من رسالة وأهداف وغايات البنك	**3,4839**	**1,09151**	**2,468**	**0,010**	**عالية**	**10**
02	تمتاز معايير قياس الأداء بالوضوح والقابلية للقياس	**3,6129**	**1,20215**	**2,839**	**0,008**	**عالية**	**9**
03	تراجع وتقييم عناصر القوة والضعف في البنك بصورة دورية ومستمرة	**3,8387**	**1,03591**	**4,508**	**0,000**	**عالية**	**6**
04	تراجع وتقييم عناصر القرض والتهديدات في البنك بشكل دوري ومستمر	**3,8710**	**1,20394**	**4,028**	**0,000**	**عالية**	**5**
05	يساعد قياس الأداء في تحديد التحسينات الضرورية في البنك والتي تسعى إلى إحداث التغيير في الأداء	**4,0645**	**0,99785**	**5,940**	**0,000**	**عالية**	**1**
06	يوجد في البنك فريق عمل دائم من أجل القيام بقياس الأداء	**3,9677**	**1,01600**	**5,303**	**0,000**	**عالية**	**4**
07	يقوم البنك بمقارنة النتائج المحققة مع مستوى الأداء المتوقع	**4,0645**	**1,03071**	**5,750**	**0,000**	**عالية**	**2**
08	يقوم البنك بالإبلاغ عن الانحرافات التي حدثت للقيام بتصحيحها	**3,7097**	**1,16027**	**3,406**	**0,002**	**عالية**	**8**
09	يقوم البنك بتقصي الأسباب التي تؤدي لحدوث الانحرافات	**4,0000**	**1,21106**	**4,597**	**0,000**	**عالية**	**3**
10	لدى البنك نظام معلومات فعال يستخدم في عملية الرقابة الاستراتيجية	**3,8065**	**1,16674**	**3,848**	**0,001**	**عالية**	**7**
كل فقرات المحور الأول		**3,7403**	**1,06830**	**3,787**	**0,001**		**/**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجاتSPSS

من خلال الجدول رقم (11) نحاول معرفة الآراء واتجاهات أفراد العينة وتحليلها بالترتيب التنازلي للعبارة حسب المتوسط الحسابي وموافقة (ايجابية) أو عدم موافقة (سلبية) على محتواها باستعانة بالدلالة للقيمة الإحصائية للاختبار T (سيودنت).

تحليل المجال الأول من المحور الأول:

احتلت الفقرة رقم (05) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4,0645و انحراف معياري 0,9978 و بلغت القيمة Tالمحسوبة 5,940 وهي اكبر من القيمة T الجدولية1،687، مما يعني الفقرة الثالثة ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن يساعد قياس الأداء في تحديد تحسينات الضرورية في البنك والتي تسعى إلى إحداث التغيير في الأداء.

وبصفة عامة فان المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول بلغ 3,7403و انحراف معياري 1,06830، و بلغت القيمة T المحسوبة 3,787، هذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون و بدرجة عالية على أن جميع عبارات المحور الأول والذي يوضح واقع الرقابة الاستراتيجية في البنوك التجارية الجزائرية.

المطلب الثاني: المحور الثاني المتعلقإدارة المخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية

جدول رقم(12): يوضح تحليل فقرات المحور الثاني المتعلق إدارة المخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية SIG	درجة الموافقة	الترتيب
11	للبنك رؤية واضحة حول مخاطر الائتمان المحتمل حدوثها في المستقبل	**3,4839**	**1,26151**	**2,236**	**0,011**	**عالية**	**8**
12	للبنك دراية بطرق إدارة المخاطرالائتمانية المحتملة الحدوث	**3,4194**	**1,08855**	**2,245**	**0,010**	**عالية**	**10**
13	أهداف البنك واضحة ودقيقة فيما يخص إدارة المخاطر	**3,5484**	**1,20661**	**2,530**	**0,017**	**عالية**	**5**

	الائتمانية						
14	للبنك خطط واضحة لإدارة المخاطر الائتمانية	3,4516	1,05952	2,373	0,014	عالية	9
15	إجراءات وبرامج تسيير المخاطر الائتمانية في البنك واضحة ودقيقة	3,7742	1,2304	3,583	0,001	عالية	3
16	يقوم البنك بتخصيص وتوزيع الموارد بما يحقق إدارة مخاطره الائتمانية بكفاءة وتحقيق الأهداف	3,7097	1,13118	3,493	0,002	عالية	4
17	تساعد تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في البنك على تفعيل إدارة المخاطر الائتمانية	3,9677	1,04830	5,140	0,000	عالية	1
18	البنك على دراية تامة بأهمية الأطراف ذات العلاقة ودورهم في إدارة المخاطر الائتمانية	3,5161	1,09151	2,633	0,013	عالية	7
19	يستخدم البنك النماذج والتقنيات الكمية في إدارة مخاطره الائتمانية	3,9677	1,07963	4,991	0,000	عالية	2
20	يقوم البنك بتقييم موارده المالية بما يحقق له أكبر عائد بأقل المخاطر	3,5484	1,28682	2,373	0,014	عالية	6
الكلي		3,7742	1,05926	3,040	0,005		/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجاتSPSS

من خلال الجدول رقم(12) نحاول معرفة الآراء و اتجاهات أفراد العينة و تحليلها بالترتيب التنازلي للعبارة حسب المتوسط الحسابي وموافقة (إيجابية) أو عدم موافقة (سلبية) على محتواها بالاستعانة بالدلالة للقيمة الإحصائية للاختبار t (سيودنت).

احتلت الفقرة رقم(17) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3,9677وانحراف معياري 1,04830وبلغت القيمةT المحسوبة 5,140وهي أكبر من القيمة Tالجدولية، مما يعني الفقرة السابعة عشر ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بدرجة عالية على أن تساعد تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في البنك على تفعيل إدارة المخاطر الائتمانية.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني بلغ 3,7742وانحراف معياري 1,05926 وبلغت القيمة T المحسوبة 3,040،هذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة، يوافقون وبدرجة عالية على أن جميع عبارات المحور الثاني إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية.

المطلب الثالث: المحور الثالث المتعلق مساهمة الرقابة الإستراتجية في إدارة مخاطر ائتمان البنوك التجارية الجزائرية

جدول رقم(13): يوضح تحليل فقرات المحور الثالث المتعلق مساهمة الرقابة الإستراتجية في إدارة مخاطر ائتمان البنوك التجارية الجزائرية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية SIG	درجة الموافقة	الترتيب
21	يؤدي تكامل عناصر الرقابة في البنك غلى تفعيل أنشطة الأقسام المختلفة مما يزيد في فعالية أداء البنك في إدارة المخاطر	3,5613	1,03591	2,867	0,003	عالية	5
22	تساهم الرقابة الاستراتيجية في التقليل من حالات عدم التأكد البيئي من خلال متابعة ومراجعة المتغيرات البيئية باستمرار	3,5484	1,02758	2,971	0,006	عالية	6
23	تساهم الرقابة الاستراتيجية في زيادة المعرفة لدى المستفيد مما يمكنه من اتخاذ	3,7419	1,12451	3,674	0,001	عالية	3

	قرارات بفعالية أكبر						
24	اكتشاف الانحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب يساعد في تجنب المخاطر الائتمانية	**3,5806**	**0,99244**	**3,258**	**0,003**	**عالية**	**4**
25	التزام البنك بالإجراءات الرقابية والتعليمات الصادرة من الهيئات الرقابية يساعد في إدارة المخاطر الائتمانية	**3,4581**	**1,43684**	**3,000**	**0,005**	**عالية**	**10**
26	توفر الرقابة الاستراتيجية شبكة معلومات تساهم في إدارة المخاطر الائتمانية المختلفة	**3,9032**	**1,16490**	**4,317**	**0,000**	**عالية**	**2**
27	تساهم الرقابة الاستراتيجية في ترشيد قرارات الاستثمار في البنك بالشكل الذي يساعد في تقليل مخاطر الائتمان	**4,0645**	**1,06256**	**5,578**	**0,000**	**عالية**	**1**
28	توفر الرقابة الاستراتيجية للهيئات الرقابية معلومات مستقبلية عن أداء البنك مما يساعد في عملية التنبؤ	**3,5261**	**0,96163**	**2,988**	**0,006**	**عالية**	**8**
29	توفر الرقابة الاستراتيجية أدوات لحماية بيانات البنك مما يزيد من شفافيتها ومصداقيتها وزيادة ثقة المتعاملين مع البنك	**3,4871**	**0,98919**	**2,279**	**0,007**	**عالية**	**9**
30	تساهم الرقابة الاستراتيجية في قياس التكاليف والعوائد المستقبلية وتحقيق كفاءة	**3,5226**	**1,13687**	**2,580**	**0,007**	**عالية**	**7**

	إدارة المخاطر الائتمانية المختلفة						
الكلي		**3,8097**		**3,410**	**0,002**		/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجاتSPSS

من خلال الجدول رقم(13) نحاول معرفة الآراء و اتجاهات أفراد العينة و تحليلها بالترتيب التنازلي للعبارة حسب المتوسط الحسابي وموافقة (إيجابية) أو عدم موافقة (سلبية) على محتواها بالاستعانة بالدلالة للقيمة الإحصائية للاختبارt (سيودنت).

احتلت الفقرة رقم(27)المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ4,0645وانحراف معياري 1,06256وبلغت القيمة T المحسوبة 5,578وهي أكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة السابعة والعشرون ذات دلالة إحصائية و إيجابية أي أن تساهم الرقابة الاستراتيجية في ترشيد قرارات الاستثمار في البنك بالشكل الذي يساعد في تقليل مخاطر الائتمان.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث بلغ 3,8097 وانحراف معياري1,7669وبلغت القيمة T المحسوبة 3,410،هذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة، يوافقون وبدرجة عالية على أن جميع عبارات المحور الثانيمساهمة الرقابة الاستراتيجية في إدارة مخاطر ائتمان البنوك التجارية الجزائرية

اختبار فرضية الأولى:

الفرضية الصفرية H_0:لا توجد رقابة الاستراتيجية في البنوك التجارية

الفرضية البديلة H_1: يوجدرقابة استراتيجية في البنوك التجارية

جدول رقم(14): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الأول

البيان	T المحسوبة	T الجدولية	(sig-t)	نتيجة اختبار الفرضية	
				H_0	H_1
نتائج المحور الأول	3,787	1,671	0,001	رفض	قبول

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الاستمارة ومخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أن اختبارT للمحور الأول بلغ .3,787و هو أكبر بكثير من T الجدولية و التي تقدر بـ (1,671) و هذا ما يدل على أن المحور الأول دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية (SIG) لمجموع فقرات المحور بلغت (0,001) و هي أقل من (0,05) و ذلك ما يثبت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات المحور الأول، و هذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0و قبول الفرضية البديلة H_1 و التي تقول أنه يوجد رقابة الاستراتيجية في البنوك التجارية.

اختبار فرضية المحور الثاني:

الفرضية الصفرية H_0:لا توجد إدارة للمخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية

الفرضية الصفرية H_1: توجد إدارة للمخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية

جدول رقم(15): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثاني:

البيان	T المحسوبة	T الجدولية	(sig-t)	نتيجة إختبار الفرضية	
				H_0	H_1
نتائج المحور الثاني	3,040	1,671	0.005	رفض	قبول

المصدر: من إعداد الطالبةاعتماداً على بيانات الاستمارة و مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15)، أن اختبارT للمحور الثاني بلغ3,040وهو أكبر بكثير من T الجدولية و التي تقدر بـ (1.671)، و هذا ما يدل على أن المحور الثاني دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية(SIG) لمجموع فقرات المحور بلغت (0.005)، وهي أقل من (0.05)، وذلك ما يثبت أن لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات المحور الثاني، و هذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0- و قبول الفرضية البديلة H_1، و التي تقول أنه توجد إدارة للمخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الجزائرية.

اختبار فرضية المحور الثالث:

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد مساهمة للرقابة الاستراتيجية في ادارة مخاطر ائتمان البنوك التجارية الجزائرية.

الفرضية البديلة H_1: توجد مساهمة للرقابة الاستراتيجية في إدارة مخاطر ائتمان البنوك التجارية الجزائرية.

جدول رقم(16): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثالث:

البيان	T المحسوبة	T الجدولية	(sig-t)	نتيجة اختبار الفرضية	
				H_0	H_1
نتائج المحور الثالث	3,410	1,671	0,002	رفض	قبول

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الاستمارة و مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن اختبار T للمحور الثالث بلغ 3,410و هو أكبر بكثير من T الجدولية و التي تقدر بـ (1,671)و هذا يدل على أن المحور الثالث دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن القيمة الاحتمالية (SIG) لمجموع فقرات المحور بلغت (0.002) و هي أقل من (0.05) و ذلك ما يثبت أنهتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات المحور الثالث، و هذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 ، و قبول الفرضية البديلة H_1، و التي تقول أنه توجد مساهمة للرقابة الاستراتيجية في إدارة مخاطر ائتمان البنوك التجارية الجزائرية.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل في البداية، إلى منهجية وإجراءات الدراسة التي اتبعناها، حيث تناولنا منهج الدراسة، وطرق جمع البيانات، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، بالإضافةإلى شرح كيفية إعدادأداة الدراسة، والمتمثلة في استبيان، وزعت على أفراد عينة الدراسة، وقياس ثبات وصدق هذه الاستمارة، من خلال حساب معامل ألفاكرونباخ لقياس الثبات، وتحكيمها من طرف بعض الأساتذة لقياس صدق الاستبيان، وذلك من اجل التأكد من السلامة ووضوح فقرات الاستمارة.

وتناولنا في المبحث الثاني تحليل خصائص عينة الدراسة، المندرجة في الجزء الأول من استمارة الاستبيان وهذا بتوزيع البيانات على عينة الدراسة، وتمثلت البيانات العامة في اسم المؤسسة، والجنس، والسن، والمستوى التعليمي، والوظيفة، وعدد سنوات الخبرة.

وفي المبحث الثالث ناقشنا وحللنا فقرات أداة الدراسة،من خلال عرض النتائج واختبار الفرضيات، وهذا لكل محور من المحاور الدراسة على حدى، وهذا من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري واختبار ستودنتT ، لكل فقرة من الفقرات المحاور وكل محور من المحاور الدراسة، وأخيرا قمنا باختبار الفرضيات.

الخاتمة

خاتمة:

إن الرقابة الإستراتجية دورا كبيرا وأهمية بالغة على أداء المؤسسات المصرفية، وخاصة فيما يتعلق بالعمليات الرقابية والإشراف المصرفي، لتفادي الوقوع في الأزمات وتجنب المخاطر الائتمانية، كما تعتبر أداة فعالة لتحقيق أهداف المنشاة إذ طبقت على الوجه المطلوب.

يعتبر الائتماني المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية ومن أكثر فعاليات المصرفية جاذبية لإدارة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى ولكنه في ذات الوقت يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على مستوى البنك والمؤسسات المالية الوسيطة وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد ككل.

من اجل تحقيق أهداف السياسة الائتمانية في تنظيم الائتمان المصرفي والرقابة عليه وخلق نوع من التناسق بينه وبين احتياجات الاقتصادي فان السلطة النقدية تلجا إلى مجموعة من الوسائل تعرف بوسائل السياسية الائتمانية من خلالها نستطيع أن نضمن رقابة فعالة على الائتمان المصرفي وعرض استخدامه داخل الاقتصاد بغية تجنب التأثيرات التضخمية أو الانكماشية له، علما أن هذه الوسائل تحدد إطار السياسة الائتمانية للدولة وترسم لها أسس التنفيذ.

2- نتائج الدراسة التطبيقية:

من خلال الدراسة التي قمنا بها في البنوك التجارية استخلصنا النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- يساعد قياس الأداء في تحديد التحسينات الضرورية في البنك والتي تسعي إلى إحداث التغيير في الأداء.
- يقوم البنك بمقارنة النتائج المحققة مع مستوى الأداء المتوقع.
- يقوم البنك بتقصي الأسباب التي تؤدي لحدوث الانحرافات.
- إجراءات وبرامج تسيير المخاطر الائتمانية في البنك واضحة ودقيقة.
- تساعد تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في البنك على تفعيل إدارة المخاطر الائتمانية.
- يستخدم البنك النماذج والتقنيات الكمية في إدارة مخاطره الائتمانية.
- تساهم الرقابة الإستراتيجية في زيادة المعرفة لدى المستفيد مما يمكنه من اتخاذ قرارات بفعالية أكبر.
- توفر الرقابة الإستراتيجية شبكة معلومات تساهم في إدارة المخاطر الائتمانية المختلفة.

- تساهم الرقابة الإستراتيجية في ترشيد قرارات الاستثمار في البنك بالشكل الذي يساعد في تقليل مخاطر الائتمان.

توصيات البحث:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها ومختلف الملاحظات التي لاحظناها خلال الدراسة نقترح مجموعة من التوصيات التي من شانها أن تعود بالنفع على المؤسسة:

- وضع معايير قياس الأداء انطلاقا من رسالة وأهداف وغايات البنك.
- يقوم البنك بالإبلاغ عن الانحرافات التي حدثت للقيام بتصحيحها.
- أن يكون للبنك دراية بطرق إدارة المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث.
- أن يكون للبنك خطط واضحة لإدارة المخاطر الائتمانية.
- التزام البنك بالإجراءات الرقابية والتعليمات الصادرة من الهيئات الرقابية يساعد في إدارة المخاطر الائتمانية.
- توفر الرقابة الإستراتيجية أدوات لحماية بيانات البنك مما يزيد من شفافيتها ومصداقيتها وزيادة ثقة المتعاملين مع البنك.

آفاق الدراسة:

- دور القياس المرجعي في تقييم الأداء الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية.
- فعالية معايير الجودة الايزو في تقييم الأداء الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية.
- استخدام نماذج المحفظة في تقييم الأداء الإستراتجية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر

مراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- أرشيد عبد المعطي و جودة، محفوظ، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر،عمان ، 1999 .

2- تشارلز وجاريثجونز،الإدارة الاستراتيجية (مدخل متكامل)، 1998، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد المتعال ،2001، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية

3- حسن, دياب, الاعتمادات المستندية التجارية،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، 1999

4- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق، عمان،2002

5- حمود،سمير سليم، التحليل الائتماني، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1993.

6- عبد الحميد، طلعت اسعد، إدارة البنوك التجارية، الاستراتيجية والتطبيق، القاهرة،1991 .

7- عبد المعطي رضا و محفوظ أحمد جودة، دارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر،عمان، 1999

8- فلاح حسن عداي الحسيني، الإدارة الاستراتيجية (مفاهيمها ,مداخلها,عملياتها المعاصرة)دار وائل للنشر عمان 2006.

9- النجار فايق, التحليل الائتماني مدخل اتخاذ القرار, مطبعة بنك الإسكان، عمان،1997 .

10- الهندي منير، إدارة البنوك التجارية ،المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية 1996،

11- http: //students Washington (Designing Strategic Control Systems

ملاحق

الملحق رقم 02: اختبار الثبات ألفا كرونباخ

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,738	30

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,793	10

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,752	10

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,761	10

الملحق رقم 03: اختبار التوزيع الطبيعي سميرنوف كولمنجروف

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		M1	M2	M3	TOTAL
N		42	42	42	42
Normal Parameters[a,b]	Mean	3,7403	3,7742	3,8097	3,7355
	Std. Deviation	1,06830	1,05926	1,07669	1,02829
Most Extreme Differences	Absolute	,124	,132	,162	,144
	Positive	,124	,126	,158	,097
	Negative	-,116	-,132	-,162	-,144
Kolmogorov-Smirnov Z		,688	,735	,902	,799
Asymp. Sig. (2-tailed)		,731	,652	,390	,545

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

الملحق رقم 04: حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1	42	3,4839	1,09151	,19604
Q2	42	3,6129	1,20215	,21591
Q3	42	3,8387	1,03591	,18606
Q4	42	3,8710	1,20394	,21623
Q5	42	4,0645	,99785	,17922
Q6	42	3,9677	1,01600	,18248
Q7	42	4,0645	1,03071	,18512
Q8	42	3,7097	1,16027	,20839
Q9	42	4,0000	1,21106	,21751
Q10	42	3,8065	1,16674	,20955
Q11	42	3,4839	1,26151	,22657
Q12	42	3,4194	1,08855	,19551
Q13	42	3,5484	1,20661	,21671
Q14	42	3,4516	1,05952	,19030
Q15	42	3,7742	1,20304	,21607
Q16	42	3,7097	1,13118	,20317
Q17	42	3,9677	1,04830	,18828
Q18	42	3,5161	1,09151	,19604
Q19	42	3,9677	1,07963	,19391
Q20	42	3,5484	1,28682	,23112
Q21	42	3,5613	1,03591	,18606
Q22	42	3,5484	1,02758	,18456
Q23	42	3,7419	1,12451	,20197
Q24	42	3,5806	,99244	,17825
Q25	42	3,4581	1,43684	,25806
Q26	42	3,9032	1,16490	,20922
Q27	42	4,0645	1,06256	,19084
Q28	42	3,5161	,96163	,17271
Q29	42	3,4871	,98919	,17766
Q30	42	3,5226	1,13687	,20419
M1	42	3,7403	1,06830	,19546
M2	42	3,7742	1,05926	,19168
M3	42	3,8097	1,07669	,19462
TOTAL	42	3,7355	1,02829	,19382

الملحق رقم 05: اختبار توزيع ستودنت لمجموعة واحدة

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Q1	2,468	41	,010	,48387	,0835	,8842
Q2	2,839	41	,008	,61290	,1720	1,0539
Q3	4,508	41	,000	,83871	,4587	1,2187
Q4	4,028	41	,000	,87097	,4294	1,3126
Q5	5,940	41	,000	1,06452	,6985	1,4305
Q6	5,303	41	,000	,96774	,5951	1,3404
Q7	5,750	41	,000	1,06452	,6864	1,4426
Q8	3,406	41	,002	,70968	,2841	1,1353
Q9	4,597	41	,000	1,00000	,5558	1,4442
Q10	3,848	41	,001	,80645	,3785	1,2344
Q11	2,236	41	,011	,48387	,0211	,9466
Q12	2,245	41	,010	,41935	,0201	,8186
Q13	2,530	41	,017	,54839	,1058	,9910
Q14	2,373	41	,014	,45161	,0630	,8402
Q15	3,583	41	,001	,77419	,3329	1,2155
Q16	3,493	41	,002	,70968	,2948	1,1246
Q17	5,140	41	,000	,96774	,5832	1,3523
Q18	2,633	41	,013	,51613	,1158	,9165
Q19	4,991	41	,000	,96774	,5717	1,3638
Q20	2,373	41	,014	,54839	,0764	1,0204
Q21	2,867	41	,003	,16129	-,2187	,5413
Q22	2,971	41	,006	,54839	,1715	,9253
Q23	3,674	41	,001	,74194	,3295	1,1544
Q24	3,258	41	,003	,58065	,2166	,9447
Q25	3,000	41	,005	,25806	-,2690	,7851
Q26	4,317	41	,000	,90323	,4759	1,3305
Q27	5,578	41	,000	1,06452	,6748	1,4543
Q28	2,988	41	,006	,51613	,1634	,8689
Q29	2,279	41	,007	,38710	,0243	,7499
Q30	2,580	41	,005	,32258	-,0944	,7396
M1	3,787	41	,001	,74032	,3411	1,1395

M2	3,040	41	,005	,58280	,1913	,9743
M3	3,410	41	,002	,66359	,2661	1,0611
TOT AL	3,458	41	,002	,67018	,2743	1,0660

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

السنة الثانية ماستر **فرع: بنوك**

فعالية الرقابة الاستراتيجية في إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائية

دراسة ميدانية في عينة من الوكالات البنكية بولاية المسيلة

السادة والسيدات الكرام، تحية طيبة وسلاما عطرا يليق بمقامكم وبعد:

في إطار تحضير مذكرة التخرج المكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ونظرا لما لانطباعاتكم وآرائكم من أهمية بالغة في إثراء هذه الدراسة، أتشرف أن أضع بين أيديكم استمارة الاستبيان المتعلق بموضوع الدراسة وأرجوا من سيادتكم قراءة كل فقراتها والتفضل بالإجابة على محاور الاستبيان بكل مصداقية، علما أن ما تدلون به من إجابات سيحاط بالسرية التامة، ولن يستخدم في غير أغراض البحث العلمي، آملين أن تعود نتائج هذه الدراسة بالنفع على كافة المؤسسات والباحثين معا، كما نشكر لكم مسبقا حسن تعاونكم ومساهمتكم القيمة لما بذلتموه من جهد في سبيل إتمام إنجاز هذه الدراسة.

تقبلوا فائق تقديرنا واحترامنا .'.'.'

أولا: البيانات العامة.

اسم البنك: .....

01. الجنس:

ذكر [23] أنثى [17]

02. السن:

أقل من 30 سنة [09] من 30 إلى 50 سنة [22] أكثر من 50 سنة [09]

03. الخبرة المهنية:

أقل من 05 سنوات [15] من 05 إلى 10 سنوات [17] أكثر من 10 سنوات [08]

04. المؤهل العلمي:

متوسط وأقل [00] ثانوي [00] جامعي [37] دراسات عليا [03]

05. الصفة الوظيفية:

مدير [02] رئيس مصلحة [14] رئيس قسم [07] إداري [17]

ثانيا: محاور الدراسة

المحور الأول: واقع الرقابة الاستراتيجية في البنوك التجارية الجزائرية

الرقم	العبارة	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما
1	توضع معايير قياس الأداء انطلاقا من رسالة وأهداف وغايات البنك					
2	تمتاز معايير قياس الأداء بالوضوح والقابلية للقياس					
3	تراجع وتقيم عناصر القوة والضعف في البنك بصورة دورية ومستمرة					
4	تراجع وتقيم عناصر الفرص والتهديدات في البنك بشكل					

	دوري ومستمر					
5	يساعد قياس الأداء في تحديد التحسينات الضرورية في البنك والتي تسعي إلى إحداث التغيير في الأداء					
6	يوجد في البنك فريق عمل دائم من أجل القيام بقياس الأداء					
7	يقوم البنك بمقارنة النتائج المحققة مع مستوى الأداء المتوقع					
8	يقوم البنك بالإبلاغ عن الانحرافات التي حدثت للقيام بتصحيحها					
9	يقوم البنك بتقصي الأسباب التي تؤدي لحدوث الانحرافات					
10	لدى البنك نظام معلومات فعال يستخدم في عملية الرقابة الاستراتيجية					

المحور الثاني: إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية

الرقم	العبارة	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما
11	للبنك رؤية واضحة حول مخاطر الائتمان المحتمل حدوثها في المستقبل					
12	للبنك دراية بطرق إدارة المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث					
13	أهداف البنك واضحة ودقيقة فيما يخص إدارة المخاطر الائتمانية					
14	للبنك خطط واضحة لإدارة المخاطر الائتمانية					
15	إجراءات وبرامج تسيير المخاطر الائتمانية في البنك واضحة ودقيقة					
16	يقوم البنك بتخصيص وتوزيع الموارد بما يحقق إدارة مخاطره الائتمانية بكفاءة وتحقيق الأهداف					
17	تساعد تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في البنك على					

	تفعيل إدارة المخاطر الائتمانية					
18	البنك على دراية تامة بأهمية الأطراف ذات العلاقة ودورهم في إدارة المخاطر الائتمانية					
19	يستخدم البنك النماذج والتقنيات الكمية في إدارة مخاطره الائتمانية					
20	يقوم البنك بتقييم موارده المالية بما يحقق له أكبر عائد بأقل المخاطر					

المحور الثالث: مساهمة الرقابة الاستراتيجية في إدارة مخاطر ائتمان البنوك التجارية الجزائرية

الرقم	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما
21	يؤدي تكامل عناصر الرقابة في البنك غلى تفعيل أنشطة الأقسام المختلفة مما يزيد في فعالية أداء البنك في إدارة المخاطر					
22	تساهم الرقابة الاستراتيجية في التقليل من حالات عدم التأكد البيئي من خلال متابعة ومراجعة المتغيرات البيئية باستمرار					
23	تساهم الرقابة الاستراتيجية في زيادة المعرفة لدى المستفيد مما يمكنه من اتخاذ قرارات بفعالية أكبر					
24	اكتشاف الانحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب يساعد في تجنب المخاطر الائتمانية					
25	التزام البنك بالإجراءات الرقابية والتعليمات الصادرة من الهيئات الرقابية يساعد في إدارة المخاطر الائتمانية					
26	توفر الرقابة الاستراتيجية شبكة معلومات تساهم في إدارة المخاطر الائتمانية المختلفة					
27	تساهم الرقابة الاستراتيجية في ترشيد قرارات الاستثمار في البنك بالشكل الذي يساعد في تقليل مخاطر الائتمان					
28	توفر الرقابة الاستراتيجية للهيئات الرقابية معلومات مستقبلية عن أداء البنك مما يساعد في عملية التنبؤ					

29	توفر الرقابة الاستراتيجية أدوات لحماية بيانات البنك مما يزيد من شفافيتها ومصداقيتها وزيادة ثقة المتعاملين مع البنك					
30	تساهم الرقابة الاستراتيجية في قياس التكاليف والعوائد المستقبلية وتحقيق كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية المختلفة					

نشكركم على حسن تعاونكم، وجازاكم الله كل خير

الملخص:

تهدف الدراسة إلى مدى فعالية الرقابة الاستراتيجية على مخاطر الائتمان البنكية، ومدى مساهمة الرقابة في تفعيل أداء البنوك التجارية ومواجهة المخاطر الائتمانية، وتطرقنا في هذا الموضوع لمختلف أوجه التي تمثل البنية النظرية لهذا الموضوع، ومن خلال دراستنا التطبيقية لأهمية رقابة مخاطر الائتمان توصلت الدراسة إلى أن الرقابة الاستراتيجية تساهم في ترشيد قرارات الاستثمار في البنك بالشكل الذي يساعد في تقليل مخاطر الائتمان، كما توصلت الدراسة إلى توفر الرقابة الاستراتيجية شبكة المعلومات تساهم في إدارة مخاطر الائتمان البنكية بالمسيلة.

Abstract:

The study aimed at the effectiveness of strategic control on the credit risk of banks and the contribution of the control in the performance of commercial banks and the treatment of credit risks, and dealt with the subject of various aspects that represent the theoretical structure of this subject, and through our study of the importance of credit risk control, The strategy contributes to the rationalization of investment decisions in the bank in a way that helps to reduce the credit risk.